مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩٠٩٤

الخميس، ١٤ تموز/يوليه ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كوستا فيليو	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيدة كومبي ميسامبو
	غانا	السيد بواتنغ
	فرنسا	السيد بنعبو
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد سيسنيروس تشافيس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس

جدول الأعمال

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2022/513)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53).

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2022/513)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كولومبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأرحب، باسم المجلس، بمعالي السيدة مارتا لوسيا راميرس، نائبة الرئيس ووزيرة الخارجية في كولومبيا، وأطلب إلى موظف البروتوكول أن يصطحبها إلى مقعدها على طاولة المجلس.

اصطحبت السيدة مارتا لوسيا راميرس، نائبة الرئيس ووزيرة خارجية جمهورية كولومبيا، إلى مقعدها على طاولة المجلس.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، والسيد فرانسيسكو خوسيه دي رو رينغيفو، رئيس لجنة تقصي الحقائق، والسيدة جينيث كاسو بيامبا، من السكان الأصليين الهنود المقيمين في جنوب وقائدة مجتمعية ومدافعة عن حقوق الإنسان.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/513 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد رويس ماسيو.

السيد رويس ماسيو (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لعرض آخر تقرير للأمين العام عن كولومبيا (S/2022/513) وموافاة مجلس الأمن بالتطورات المهمة التي حدثت منذ نشر التقرير.

(تكلم بالإسبانية)

إنه لمن دواعي سروري أن أكون في مجلس الأمن مع نائبة الرئيس ووزيرة الخارجية مارتا لوسيا راميرس. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن تقديري لحكومة كولومبيا على ما قدمته من دعم وتعاون لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا والأمم المتحدة بصفة عامة. وأرحب بمشاركة السيدة جينيث كاسو بيامبا في هذا الاجتماع، وهي من زعماء شعب ناسا في مقاطعة كاوكا وممثلة الشبكة النسائية لبلدية كالدونو. وكما يدرك المجلس جيدا، تضطلع نساء الشعوب الأصلية بدور قيادي في بناء السلام في الأقاليم.

ويسرني أيّما سرور أيضا أن أقدم هذا التقرير الفصلي بحضور الأب فرانسيسكو دي رو، رئيس لجنة الحقيقة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد به وبالمفوضين الآخرين على عملهم الممتاز على مدى السنوات الثلاث الماضية وعلى تقريرهم النهائي الذي نشروه مؤخرا. وأود أن أكرر الرسالة الرئيسية التي نقلها هذا التقرير إلى البلد، ومفادها أنه لا يمكننا بناء مستقبل أفضل في كل ربوع كولومبيا إلا من خلال الحقيقة.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد خاض الكولومبيون خلال الأشهر القليلة الماضية حملة سياسية شاقة أسفرت عن انتخاب الرئيس غوستافو بيترو ونائب الرئيس فرانسيا ماركيس، اللذين سيؤديان اليمين الدستورية يوم ٧ آب/أغسطس، وأسفرت أيضا عن انتخاب كونغرس جديد سيتم تنصيبه في ٢٠ تموز/يوليه. وأود أن أكرر ما قاله الأمين العام تشجيعا للانتخابات التي غلب عليها الطابع السلمي، وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأنوه مرة أخرى بالتقدم الكبير الذي حققه الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم في بسط الديمقراطية في كولومبيا وتوطيدها.

وتجسد نتائج الانتخابات بصورة متزايدة تنوع المجتمع النابض بالحياة في البلد. كما زادت الآن الضمانات التي تكفل ممارسة المعارضة السياسية، وسيسمع الكونغرس أصوات ١٦ ممثلا عن ضحايا من المناطق المتضررة من النزاع. وسيضم هذا الكونغرس أكبر نسبة على الإطلاق من المشرّعات، أي زهاء ٣٠ في المائة من جميع أعضائه، وذلك عامل آخر سيجعل منه هيئة لم يسبق لها مثيل. وجنبا إلى جنب مع ممثلين عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أتيحت لي مؤخرا فرصة الاجتماع مع عدد من المشرّعات المنتخبات حديثا، اللاتي أعربن عن عزمهن الواضح على طرح قضايا كثيرة في الكونغرس، بما في ذلك أحكام المساواة بين الجنسين الواردة في اتفاق السلام. ونأمل أن يحرز الكونغرس الجديد تقدما كبيرا في اعتماد أكثر من ٣٠ معيارا للسلام ما زالوا قيد النظر، بما في ذلك بشأن مسائل مهمة من قبيل الإصلاح الريفي الشامل وضمانات المشاركة السياسية.

وعلى الرغم من وجود أسباب تدعو إلى التفاؤل، فإننا ما فتئنا نتذكر العقبات الخطيرة التي لا تزال تعترض الطريق نحو توطيد السلام. ومن أكبر هذه العقبات استمرار العنف ضد المجتمعات المحلية والقادة والمقاتلين السابقين في عدة مقاطعات. ويؤسفني أن أبلغكم بأن أربعة مقاتلين سابقين آخرين قتلوا منذ نشر تقرير الأمين العام قبل أسبوعين. وكان من بين الضحايا رونالد روخاس، المعروف أيضا باسم راميرو دوران، وهو قائد بارز للمقاتلين السابقين في مقاطعة هويلا. وقد عُرف راميرو بالتزامه بالسلام منذ بداية العملية. وبعد إلقاء السلاح، اضطلع راميرو بدور قيادي في عملية إعادة الإدماج ونادى بتنفيذ الاتفاق على نطاق أوسع، كما كان عضوا نشطا حتى عام ٢٠٢١ في لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه. ومنذ توقيع الاتفاق، سجلت البعثة مقتل ٣٣١ مقاتلا سابقا بما في ذلك الوفيات الأخيرة. وينبغي كفالة أمن المقاتلين السابقين. فحماية أرواح أولئك الذين ألقوا أسلحتهم بحسن نية بعد تلقيهم ضمانات بتوفير الحماية لهم يجب أن تكون أولوية أي اتفاق للسلام.

ولا تزال الجهات الفاعلة المسلحة غير المشروعة تستهدف القادة المحليين في المناطق المتضررة من النزاع التي يسودها الفقر والأنشطة الاقتصادية غير المشروعة وتتسم بمحدودية سلطة الدولة. والمجتمعات التي يقطنها السكان الأصليون والكولومبيون المنحدرون من أصل أفريقي من بين أشد المجتمعات تضررا من العنف وانعدام الأمن. ولئن كان التطبيق الكامل لأحكام الاتفاق النهائي المتعلقة بالعرق قد يساعد في معالجة الشواغل الأكثر إلحاحا، فإن تنفيذها لا يزال ضعيفا نسبيا. وقد دعا المنتدى الرفيع المستوى المعني بالشعوب الإثنية الذي أنشأه الاتفاق إلى رصد دقيق من جانب الجهات الفاعلة الدولية للمسائل العرقية، وأنا أؤيد تلك التوصيات تأييدا كاملا.

وردت في الآونة الأخيرة معلومات مثيرة للقلق عن إساءة الاستخدام المزعومة لموارد ضخمة من العوائد المتأتية من استغلال الهيدروكربونات المخصصة لتنفيذ مشاريع في إطار البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي. إن الشفافية في استخدام التمويل الثمين في أغراض تحقيق السلام أمر في غاية الأهمية يقتضي إجراء السلطات تحقيقا شاملا في أي فعل به شبهة فساد، وأنا واثق من أن ذلك سيحدث.

(تكلم بالإسبانية)

وعلى الرغم من التحديات الكثيرة التي تواجهها العملية، فإن التطورات التي حدثت خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير تشمل أيضا إحراز تقدم ملهم. فمنذ عدة أسابيع، حققت لجنة الحقيقة إنجازا تاريخيا ذا أهمية قصوى بالنسبة للسلام في كولومبيا والعالم بنشر تقريرها النهائي، وهو عبارة عن تجميع شامل يحوي أصواتا وقطاعات عدة من كافة أنحاء المجتمع الكولومبي في كل جزء من البلد. وسلطت النتائج المؤلمة للتقرير الضوء على أسباب النزاع وآثاره، وتضمنت إحصاءات مفجعة تجسد حياة مئات الآلاف من الكولومبيين الذين أزهقت أرواحهم على مدى عقود، والديناميات التي تفسر أسباب استمرار العنف.

ويمدنا التقرير أيضا بتوصيات كثيرة قيمة للنهوض بعملية بناء السلام والمصالحة بوصفهما مشروعا وطنيا، بما في ذلك دعوة الكيانات التابعة للدولة إلى كفالة الامتثال الكامل للاتفاق النهائي. كما أن الجلسات التاريخية الأولى للوقوف على الحقيقة والاعتراف بالمسؤولية

التي عقدها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام قد أسمعت صوت ممثلي مئات الضحايا ومطالبهم بتحقيق العدالة وجبر الضرر. وتمشيا مع هدفها المتمثل في كفالة جبر الضرر، أتاحت الجلسات أيضا للضحايا والعالم سماع اعترافات القادة السابقين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي السابق، والأعضاء السابقين في قوات الأمن، بمن فيهم ضباط رفيعو المستوى وأطراف أخرى مدنية، وكذلك سماع تأكيدات منهم على التزامهم بعدم تكرار ما حدث في الماضي. وبالتالي، فإن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام في سبيله أيضا إلى إنزال عقوبات للمرة الأولى.

وتواصل الوحدة المعنية بالبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين، بدورها، عملها المهم. وقبل بضعة أيام فقط، جمعت شمل أب مع ابنتيه بعد أن عثرت عليه، وجمعت شمل شقيقين افترقا منذ عقود. وستواصل البعثة المتابعة الواجبة لهذه المسألة وغيرها من الجهود التي تبذلها جميع الأطراف من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في كفالة حقوق الضحايا في معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة وجبر الضرر وعدم تكرار هذه الأفعال.

(تكلم بالإنكليزية)

وبينما تستعد الإدارة المقبلة لتولي منصبها، دعا الرئيس المنتخب بيترو إلى تحقيق الوحدة الوطنية وأعرب عن اعتزامه تعزيز تنفيذ اتفاق السلام تنفيذا كاملا، فضلا عن سعيه إلى إيجاد حلول سياسية وقضائية عبر التفاوض مع الجهات الفاعلة المسلحة غير القانونية المتبقية، فيما أسماه السعي إلى إحلال السلام الكامل. وعندما التقيت به قبل أسبوعين، أكد من جديد بقوة أن السلام سيكون حجر زاوية في حكومته وأنه يعول على دعم الأمم المتحدة.

وأتيحت لي الفرصة أيضا للقاء نائبة الرئيس المنتخبة فرانسيا إيلينا ماركيس مينا، وهي أول امرأة كولومبية من أصل أفريقي تشغل هذا المنصب، وكررت أيضا التأكيد على أن السعي إلى تحقيق السلام، من خلال اتباع نهج إقليمي وعرقي، سيحتل مكانة بارزة في جدول أعمال الحكومة.

والواقع أن الحكومة القادمة أمامها فرصة هائلة للتعجيل بتنفيذ اتفاق السلام، وعليها مسؤولية ضخمة عن القيام بذلك. وهناك أسباب وجيهة جدا للتفاؤل، وأعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره بذل كل ما في وسعهما لتقديم دعمهما.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد رويس ماسيو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد دي رو رينغيفو.

السيد دي رو رينغيفو (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أحيي ثلاثة أشخاص مهمين جدا قبل أن أبدأ إحاطتي:

(تكلم بالإسبانية)

السيدة جينيث كاسو بيامبا، التي تمثل حضور ضحايانا والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي؛ والسيدة مارتا لوسيا راميرس، نائبة رئيس كولومبيا ووزيرة الخارجية. والسيد غييرمو روكي فرناندس دي سوتو فالديراما، سفيرنا لدى الأمم المتحدة.

قبل أكثر من عامين بقليل، وقفت أمام أعضاء مجلس الأمن، عندما لم يكن هناك جائحة بعد. وكان مجلس الأمن قد زار كولومبيا بالفعل. ووضع الأعضاء ثقتهم فينا. وأعود اليوم إلى المجلس بمناسبة التقرير الفصلي عن عملية السلام في كولومبيا (S/2022/513)، الذي عرضه للتو رئيس البعثة، السيد كارلوس رويس ماسيو. وأشكره على كل ما فعله لدعمنا وعلى كل ما قدمه لنا. لقد جئت لأبلغكم بأن المهمة التي أيدها أعضاء المجلس بالإجماع اكتملت. وإليكم الخلاصة النهائية لتلك المهمة، وسيتلقى أعضاء المجلس موجزا بذلك فيما يلي.

بالنيابة عن زملائي في لجنة الحقيقة، وتعبيرا عن مشاعر الملايين من الرجال والنساء الكولومبيين من ضحايا الحرب، نود أن نعرب عن الامتنان والشكر لجميع الحاضرين، بوصفهم شعوبا مجتمعة في الأمم المتحدة. إنها كلمة حق من كولومبيا ورسالة ألم، وفي الوقت نفسه، كلمة شجاعة، تُظهر اختيار الأفراد الذين أصيبوا في الحرب والمجتمع الجريح لمسار جريء وإلزامي بأن يقوموا معا ببناء أمة

تعيش في سلام رغم خلافاتنا وعالم جديد يغمر بالفرح أطفال الحاضر والمستقبل، حيث يوجد فسحة للأمل.

لقد سمعنا على مدى أربع سنوات عن المعاناة التي خلفتها الحرب الداخلية التي استمرت أكثر من ٥٠ عاما في كولومبيا. واستمعنا إلى أكثر من ٠٠٠ ٣٠ شهادة فردية وجماعية من جميع الأطراف في بلد منقسم، وقرأنا أكثر من ٠٠٠ ١ تقرير وارد من مجتمعات الضحايا ومن ٢٤ بلدا يوجد فيها كولومبيون في المنفى. وتأثر ما مجموعه أكثر من ١٠ ملايين شخص بطرق مختلفة بتلك الحرب. ومن بين هؤلاء الضحايا، قتلت أسلحة الحرب ٠٠٠ ٤٥٠ شخص بين عامي ١٩٨٥ و ٢٠١٨. ولم يكن ٨٠ في المائة من جميع المتضررين، سواء من الناجين أو القتلى، جنودا أو من رجال حرب العصابات، بل كانوا من المدنيين العزل. هذه هي الحرب. وهي دائما ضد السكان المدنيين.

واستمعنا إلى شهادات متعددة من المختطفين وعددهم ٠٠٠ ٥٠ شخص ومن عدد كبير من آلاف الأطفال الذين أُجبروا على خوض الحرب، وهو أمر يتحمل رجال حرب العصابات القسط الأكبر من المسؤولية عنه. ولدينا علم بحالات الاختفاء القسري وبما يسمى بالعمليات الإيجابية الزائفة، التي تتحمل الدولة مسؤولية هائلة ومباشرة عنها. وزرنا مواقع أكثر من ٠٠٠ ٤ مذبحة، بعضها يضم أكثر من ١٠٠ شخص، حيث دُمرت مجتمعات محلية بأكملها وحيث تجاوزت وحشية الجماعات شبه العسكرية كل خيال ممكن. ومشينا جنبا إلى جنب مع مجموعات تضم أكثر من ٨ ملايين نازح وإلى جانب مئات النساء اللواتي استُخدمت أجسادهن كساحات القتال وإلى جانب الفلاحين الذين سُلبت أراضيهم منهم وإلى جانب مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والغجر، الذين استُهدفوا أكثر من غيرهم في نزاع مسلح تتزايد فيه العنصرية.

ويؤلمنا أن نرى أن كل ما كان معروفا في كولومبيا. لقد كان العالم يعرف ذلك. ورأينا ما يحدث على شاشة التلفزيون وسمعناه في الراديو، ولكننا تركناه يستمر لمدة ٥٠ عاما كما لو أن هذه الهمجية لا تهمنا. وباستثناء نضالات العديد من الناس الذين لم يسمحوا لأنفسهم بأن يرهبهم الخوف، فضلا عن جهود دولتنا، والحكومات الكولومبية، وعلى الأخص نضال الأمهات، اللواتي ما زلن يصرخن: أوقفوا هذه الحرب، أوقفوها من جميع الجهات، أوقفوها الآن. إنهن يصرخن بوصفهن أمهات للشباب غير المقاتلين الذين قُتلوا وصورهم قاتلوهم على أنهم مقاتلون ماتوا في القتال، وهن يسألن باستمرار: من أعطى الأمر؟

ولكننا لم نكتف بالاستماع. بل بحثنا عن إجابات لهذه الأسئلة. ولماذا حدث هذا؟ وما هي الآثار التي خلفها كل ذلك على الشعب والمجتمع والديمقراطية؟ ومن تسبب في ذلك وكيف؟ وما الذي يمكننا عمله لمنع حدوث ذلك مرة أخرى؟ وقد أتاح لنا البحث عن إجابات لتلك الأسئلة أن نفهم سبب الضرر الذي لحق بالحياة والديمقراطية والثقافة وأن نفهم أسباب سعي النزاع للدوام والاستمرار، كما يتضح من اغتيال أكثر من ٠٠٠ ١ زعيم، فضلا عن ٣٣٣ رجلا وامرأة من رجال حرب العصابات السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية ممن وقعوا على اتفاق السلام. وكان من بينهم راميرو دوران، الذي ذكره السيد رويس ماسيو من فوره.

وفهمنا أن الحرب ليست بسيطة أبدا وأن الجهات الفاعلة المسلحة تشن حربا داخل منظومة تتأثر فيها القرارات بالمصالح والأهداف الثقافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والبيروقراطية والإجرامية، أو تحددها تلك المصالح والأهداف. واكتشفنا أن هناك، في منشأ الحرب واستمرارها، فراغا أخلاقيا وتجاهلا لكل إنسان وللقيمة التي لا تضاهى لكل امرأة ورجل. إن الحرب تلحق الضرر بكل ما تلمسه. وهي تضر بأولئك الذين يتعرضون للهجوم وأولئك الذين يهاجمون.

وفهمنا أنه في حالة كولومبيا، من الضروري تغيير المنظومة الأمنية. فمن البداية، أي قبل أكثر من ٦٠ عاما، قررنا أنه ينبغي ضمان الأمن بالأسلحة. وأصبح أمننا أمنا مسلحا بلا نهاية لأن الأمن المسلح يطلب دائما المزيد من الأسلحة والمزيد من المبررات في صورة الوفيات. وقد أنشأنا الأمن المسلح لتوفير الأمن للسلطات والمؤسسات والأصول والشركات، وحتى الأمن لحماية البيروقراطية المسلحة نفسها. ولكن لم يكن هناك أمن كاف لحماية الناس، أي الفرد. ولهذا السبب،

في الحرب الكولومبية، كان ٨ من بين كل ١٠ قتلى من المدنيين وكانت الأدغال والأنهار والجبال ضحايا للألغام المضادة للأفراد، وكذلك الآلاف من الشباب الكولومبيين على جانبي النزاع الذين قاتلوا في حرب لا طائل منها دائما. ولهذا السبب، فإن مطلبنا اليوم: إذا أُريد أن تكون هناك قوات مسلحة، فإنها ينبغي أن تكون جيشا وقوة شرطة من أجل السلام، وليس من أجل الحرب، ونطلب إلى المجتمع الدولي ألا يعطينا أي شيء للحرب. نريد أن نجعل كولومبيا نموذجا عالميا للمصالحة بعد هذا الكم الهائل من المعاناة.

وفي كولومبيا، كانت الحرب موغلة في الاتجار بالمخدرات. وبما أننا في وضع الحرب، فقد استعرنا من بلدان أخرى مستهلكة للمخدرات فكرة أن الاتجار بالمخدرات مسألة أمن وطني، وبالتالي مسألة حرب. واتحدنا للقضاء على الفلاحين الذين بحثوا عن ملاذ في الكوكا لأننا تركناهم فقراء ومجردين من الأرض ورأس المال.

وتدعو لجنة الحقيقة إلى إنهاء الحرب ضد الاتجار بالمخدرات وتطلب بذل جهد لفهم مدى خطأ الادعاء بأن فرض حظر باستخدام السلاح يمكن أن يوقف الاتجار بالمخدرات، في حين أن اتباع هذا النهج لا يسفر سوى عن زيادة أرباح الاتجار بالمخدرات.

وقد بين الضحايا الكولومبيون احتياجاتهم بصوت عال وجلي. واستنادا إلى ذلك، نطلب إلى الدول المستهلكة للمخدرات أن تتحمل مسؤوليتها في القبض على أباطرة المخدرات وكفالة إخضاعهم لعمليات العدالة الانتقالية، التي يجب أن تُكشف بموجبها الحقيقة علنا بشأن شراكاتهم السياسية والاقتصادية والعسكرية، فضلا عن شراكاتهم مع المصارف في الأمور المتعلقة بأعمالهم. ويجب عليهم أيضا أن يقدموا تعويضات مالية للضحايا.

وندعو الجميع في كافة أنحاء العالم إلى العمل من أجل مراقبة الأسواق وتحمل مسؤولياتهم فيما يتعلق بالتعليم والصحة العامة على الصعيد العالمي بخصوص مسألة تؤثر علينا جميعا، تماما كما تعلمنا العمل معا لرعاية أنفسنا خلال جائحة مرض فيروس كورونا.

وندعو الجميع إلى إدراك الصلة بين الاتجار بالمخدرات والفساد لأن الأموال المتأتية من الجريمة تشتري ذمة الحكام ورؤساء البلديات والقضاة وأفراد قوة الشرطة وأفراد حرب العصابات والعسكريين، وتساعد في استشراء الفساد على مستويات أخرى.

وقد أدركنا أن حل أي نزاع مسلح ينطوي على احترام كل شخص بلا استثناء بوصفه إنسانا على قدم المساواة مع غيره من البشر وأنه يجب علينا أن نحترم كل فتى وفتاة، سواء من السكان الأصليين أو الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، بنفس الدرجة من الاحترام الذي يحظى به الرؤساء والأغنياء والأطباء والدبلوماسيون والشخصيات البارزة وجنرالات الجيش. ويجب أن تنتهي جميع أشكال تمجيد الشخصيات والنخب ويجب أن نحترم ونحب بعضنا بعضا، فكلنا نتمتع بنفس الكرامة. ويجب أن نسهم في تعزيز إطار أخلاقي يقوم على الكرامة الإنسانية ويستند إلى جميع التقاليد الروحية.

ونحن متفائلون بأن هناك شبابا في كولومبيا أخذوا على عاتقهم ذلك الإرث – شبابا يعملون من أجل السلام وحماية الحياة بجميع أشكالها ويوحدون جهودهم في هذا السبيل، بما في ذلك حياة نساء الشعوب الأصلية والكولومبيات المنحدرات من أصل أفريقي والمعلمين والزعماء الدينيين والمثليين ومزدوجو الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والأشخاص حديثي العهد في مجال تنظيم المشاريع، فضلا عن حياة القضاة والفنانين وأعضاء النقابات والمدافعين عن حقوق الإنسان.

ولا يزال أمام كولومبيا شوط طويل، ولكنها شرعت في رحلتها. وقد أقرت بلا خوف بالحقيقة التاريخية المتعلقة بمأساتها، وهي مصممة على التطلع إلى المستقبل الذي سنبنيه وقبول جراحنا لإثراء أنفسنا في نهاية المطاف، ثقافة وشعبا، مدفوعين بالإبداع والفن والحرية وجوهر الحياة ذاته.

ونتمنى أن يكون الدرس المستفاد من كولومبيا هو رفض الحرب في كل مكان وزمان وأن يقودنا ذلك إلى البحث بحماس عن الحقيقة وتحقيق الكرامة للبشر. وإذا عُرفت الحقيقة، سيكون هناك مستقبل لكولومبيا وللعالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد دي رو رينغيفو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كاسو بيامبا.

السيدة كاسو بيامبا (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أتقدم إلى المجلس اليوم، بصفتي إحدى زعيمات نساء الشعوب الأصلية في مقاطعة كاوكا، بتحية أخوية، تحية المقاومة والوحدة والقوة. فلتبارك أمنا الطبيعة حياة كل فرد هنا، وكذلك جميع الوفود وبعثة البرازيل لدى الأمم المتحدة ونائبة رئيسنا، مارتا لوسيا راميرس،كما أبعث بتحية خاصة للسيد خوان كارلوس فارغاس، فجميعهم منحوا بلدياتنا التي عانت من النزاع المسلح الفرصة لتكون جزءا من بلد يشرع الآن في مسيرته نحو تحقيق السلام.

اسمي جينيث كاسو بيامبا، وأنا امرأة من السكان الأصليين من سان لورينسو دي كالدونو. وقد كرست جهودي على مدى السنوات الـ ١١ الماضية، بوصفي قائدة مجتمعية، لحماية الحقوق الإنسانية للنساء وتمكينهن اقتصاديا وتشجيع المشاركة السياسية للمرأة في مجالات صنع القرار وتعزيزها، مما أتاح إيجاد فضاءات تسمح بالمساواة بين المرأة والرجل وتفضي إلى بناء السلام.

وعندما أُعلن عن إجراء مفاوضات بشأن الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، أطلقنا زفرة ارتياح وصرخة أمل وتولد شعور جديد بالبعث بعد الممات في أعماق نفوس النساء والأسر الواهبة للحياة، الذين كانوا يحلمون بفجر جديد مفعم بالنور والأمل وأمسيات دافئة وهادئة يستمعون فيها إلى الحَكم من كبار السن فيما يلتفون حول الموقد.

ولدى كالدونو خبرة كبيرة في عمليات التحويل التي يمكن أن تنتج عن إلقاء السلاح وإدماج المقاتلين السابقين في المجتمع المدني، حيث أُنشئت منطقتان إقليميتان للتدريب وإعادة الإدماج في بلدتنا. وأكتسى ذلك الإجراء أهمية كبيرة، حيث أنه مكّن من تولد المشاعر وبعث الأرواح من جديد وإعادة بناء الفضاءات والمنازل التي تمزقت وهُجرت جراء النزاع المسلح.

وبعد توقيع الاتفاق، أعيد تنشيط المنتديات بمساعدة المجتمع المحلي والناس في سياق عملية إعادة الإدماج، مما أوجد روابط صداقة وجدد الثقة. وجاء أيضا أعضاء من المجتمع الدولي لزيارة بلدتنا لأننا كنا ثاني أشد البلدات تضررا من النزاع المسلح – بلدة ظلت الأطر المؤسسية تصمها وتعزلها وتستبعدها على مدار ٤٠ عاما، بلدة حُرمت من فرصة التألق ولفت الانتباه إلى ثرائها وكل ما تتمتع به من قدرات.

وبالنسبة لنا وللبلد، كان من الأهمية بمكان أن نخطط استراتيجيا لسياسات شاملة تسمح بإجراء إصلاح زراعي متكامل، مثل البرامج ذات التركيز الإقليمي التي تُتخذ في إطارها قرارات طويلة الأجل مثل وضع خريطة طريق لكل منطقة من المناطق الـ ١٦ المعنية. وتضمنت خرائط الطرق تلك تقديم الدعم في مجال الرعاية الصحية، بما في ذلك الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية للمرأة، إلى جانب جملة أمور منها زيادة الموارد المخصصة للمرأة والجهود الرامية إلى إبراز حقيقة أنه إذا أُريد للأسر أن تزدهر، يجب توفير منازل لائقة للنساء وأسرهن. وينطبق ذلك بصفة خاصة على النساء المتضررات من النزاع المسلح وربات الأسر.

ومما يؤسف له أن المسيرة التي أكملناها في السنوات القليلة الماضية شهدت مقتل ٤٢ شابا، بمن فيهم مسؤولون من السلطات وقادة اجتماعيون، فيما جندت جماعات مسلحة غير مشروعة غير معروفة في أراضينا ٨٢ شابا في المتوسط تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ٢٢ عاما. وفي سياق بلوغ هدفنا المتمثل في إيجاد فضاءات للمرأة وتعزيز توليها لأدوار قيادية في مناطقنا، كان ذلك شاغلا ومبعثا للقلق في أوساط أسرنا، مما أثر مباشرة على النساء اللاتي تتولين زمام أمور مجتمعاتهن المحلية والأمهات والزوجات والأخوات، مما زاد من معاناتهن. ويدل هذا على أن هناك حاجة إلى العمل بجد أكبر للدفاع عن الحقوق والأمن والسلام من أجل نسائنا.

وندرك مشاركة هذه الحكومة ومختلف الكيانات، ونود أن ندعو البلد إلى التركيز على هذه الأراضي، حتى نتمكن من العمل كفريق واحد وتهيئة ظروف أفضل للعيش بكرامة من خلال التنفيذ الشامل لاتفاق السلام، ولا سيما أحكامه المتعلقة بنوع الجنس والفصل المتعلق بالعرق.

ولكي يحدث هذا التغيير، من المهم مواصلة دعم مشاريع التمكين الإنتاجي والاقتصادي للمرأة؛ وإيجاد الحيز والضمانات لتعليم المرأة بغية الحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين وكفالة إحراز التقدم في مجال حقوق المرأة الريفية، استنادا إلى البرامج التي تشمل الاحتياجات والحقوق المحددة للمرأة؛ وضمان إحراز التقدم في وضع سيناريوهات للمشاركة السياسية للمرأة وتحسين حالة الحماية والأمن للقيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان؛ وتوفير ضمانات لإعادة إدماج الموقعين على السلام، ولا سيما النساء؛ وإحراز التقدم في وضع نهج لإعادة الإدماج المجتمعي يسمح لنا بهيكلة المجتمع المدني وإعادة دمج الموظفين؛ وإبقاء الأشخاص الذين يتعرضون للإيذاء على أساس نوع جنسهم أو عرقهم في صلب متابعة التوصيات الواردة في التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق، مع مراعاة أننا جزء رئيسي من ضحايا النزاع المسلح؛ وحماية نهج العدالة الانتقالية إزاء العنف الجنسي من أجل إصلاح وتحويل حياتنا وأراضينا.

إن رصد النهج المختلفة أمر بالغ الأهمية، مع مراعاة أن محاور متعددة تدفع عجلة التقدم في الجهود الرامية إلى الامتثال لتنفيذ الاتفاق، وبالتالي، فهي تعتمد على عدد كبير من الكيانات اللامركزية، بما في ذلك سلطات المقاطعات والبلديات والسلطات المحلية، فضلا عن تخصيص الموارد التقنية والمالية اللازمة. وهذا ينطوي أيضا على جهد تنسيقي مشترك بين المؤسسات يجب تعزيزه لإحراز التقدم في تمتع السكان الريفيين الضحايا – ولا سيما الفئات العرقية الريفية – والتمتع الفعال بحقوقهم الإنسانية من نفس المنظور المتعدد الأبعاد، مما يسمح بمواصلة تعزيز المجتمعات المحلية ويكفل بلدا مسالما للأجيال الجديدة.

وأعرب عن امتناني لمجلس الأمن على دعوتي للحضور في هذا المحفل. وأكرر صادقا أن كالدونو ومقاطعة كاوكا وبلدي الحبيب، كولومبيا، كلها ناس طيبين – من المناضلين والمتفائلين الذين يعملون بلا كلل لبناء بلد مسالم – ونأمل أن نحظى بصورة متواصلة بدعم المجلس والمجتمع الدولي بينما نعمل على تحقيق هذا الحلم العظيم. ومن رحم أمنا الطبيعة وأمنا الأرض واستنادا إلى كل ما يمثله رحمنا الواهب للحياة، سنواصل تعزيز المقاومة وإذكاء الفرح والأخوة والتضامن فيما بيننا لمواصلة بناء السلام، ليس فقط من أجل كولومبيا ولكن من أجل العالم. ومن مدينة كالدونو، أحييكم بكل امتنان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة كاسو بيامبو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو على إحاطته وعلى عمل فريقه. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لمقدمي الإحاطتين للأب دي رو رينغيفو والسيدة كاسو بيامبا وأن أشيد بهما، وأن أرحب بوزير الخارجية راميرس في جلستنا اليوم. ونعرب عن تقديرنا لمشاركة وزيرة الخارجية المتفانية مع مجلس الأمن طوال فترة ولايتها.

وأود أن أدلي اليوم بثلاث نقاط. أولا، أود أن أهنئ شعب كولومبيا على إسماع صوته في الانتخابات الرئاسية التي جرت في الشهر الماضي. ونشيد بأصحاب المصلحة السياسيين والمسؤولين والمتطوعين على تفانيهم وعلى مساعدتهم على ضمان إجراء انتخابات نزيهة وشاملة تعترف بها جميع الأطراف.

ونشيد بالتزام الرئيس المنتخب بترو بالتنفيذ الشامل للاتفاق النهائي ومعالجة التحديات المتبقية. ومن أهم هذه التحديات، كما سمعنا، ضمان الأمن للمجتمعات المحلية الضعيفة المتضررة من العنف والتشريد والعزل. ونرحب بالتزام الإدارة القادمة بتهيئة الظروف المؤاتية لإحلال سلام مستدام ودائم في كولومبيا، ونأمل أن يسهم في ذلك استئناف المحادثات مع جيش التحرير الوطني.

ثانيا، ترحب المملكة المتحدة بنشر التقرير النهائي للجنة الحقيقة، وهو معلم حيوي في عملية المصالحة في كولومبيا. ونشيد بالعمل الشاق الذي قام به المفوضون في هذا العمل الكبير، وبآلاف الضحايا الذين قدموا الأدلة، على شجاعتهم. والمملكة المتحدة ملتزمة بمساعدة

جميع الأطراف على تنفيذ توصيات اللجنة ودعم لجنة المتابعة التي ستشرف على تنفيذها.

ثالثا، لا نزال نشجع التعجيل بالإصلاح الريفي. وعلى الرغم من الخطوات الهامة التي اتُخذت حتى الآن، فإن التقدم المتسارع في البرامج الإنمائية التي تركز على الأرض والسجل العقاري المتعدد الأغراض ينبغي أن يساعد على بناء الثقة في الالتزام بالسلام والنهوض بالتنمية الريفية لدعم تحول المناطق المتأثرة بالنزاع.

وفي الختام، تظل المملكة المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بدعم كولومبيا في طريقها إلى السلام الدائم وبمساعدة شعب كولومبيا على التغلب على التحديات المتبقية.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو على إحاطته بشأن التطورات الهامة في كولومبيا، والسيدة جينيث كاسو بيامبا على كلماتها المؤثرة. كما نشكر نائبة الرئيس مارتا لوسيا راميرس ونرحب بها ترحيبا حارا، ونتقدم بشكر خاص للأب فرانسيسكو دي رو رينغيفو على عمله الهام جدا.

وأود أن أهنئ كولومبيا على انتخاباتها السلمية والمنظمة وأن أثني على الأطراف السياسية الفاعلة الرئيسية على الطريقة الكريمة التي تصرفت بها بعد معرفة نتائج الانتخابات. إن سلوكها البناء طوال فترة الانتخابات واستعدادها لمواصلة الحوار أمر مشجع ويعزز الوعود بتحقيق الازدهار في كولومبيا.

وتعتبر النرويج، بوصفها بلدا ضامنا، دعوة الرئيس المنتخب بيترو إلى الوحدة الوطنية، التي تؤكد أن السلام سيكون هدفا مركزيا لإدارته، إجراء مطمئنا. ونؤكد لأعضاء المجلس أننا سنفي بالتزاماتنا بوصفنا بلدا ضامنا، إن كانت الأطراف ترغب في ذلك. وسنفعل نفس الشيء أيضا إذا ما تحقق الحوار مع جيش التحرير الوطني.

لقد أصدرت لجنة الحقيقة تقريرها النهائي في ٢٨ حزيران/يونيه. واضطلعت اللجنة بمهمة جبارة، إذ استمعت إلى آلاف الشهادات ودققت في عدد لا يحصى من التقارير والوثائق. والنتيجة، كما رأينا في هذه القاعة اليوم، مثيرة للإعجاب. وعلى الرغم من أن التعافي سيستغرق بالتأكيد وقتا طويلا، فإننا نأمل أن يكون التقرير مفتاح محاولة مداواة الجراح بعد أكثر من ٥٠ عاما من النزاع العنيف. ونشجع جميع قطاعات المجتمع الكولومبي، لا سيما الحكومة المقبلة، على متابعة توصيات اللجنة.

ونود أن نشيد بأعضاء الأمانة الأخيرة للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي السابق على شهادتهم خلال جلسات الاستماع العلنية في إطار الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام فيما يتعلق بالقضية ٠١. والطريقة التي أقر بها قادة القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي السابق بمسؤوليتهم الشخصية، وطلب الصفح وتقديم تفاصيل إضافية عن الجرائم المرتكبة، ينبغي أن تكون مثالا تحتذي به جميع الجهات الفاعلة والكيانات الأخرى التي ينظر الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام في قضاياها. وبالمثل، نثني على أفراد الجيش السابقين الذين اعترفوا بمسؤوليتهم خلال جلسة الاستماع العلنية الأولى في القضية ٠٣، وأقروا بأن الضحايا المدنيين قد تم الإبلاغ زورا عنهم كأفراد في تنظيم يخوض حرب العصابات لقوا مصرعهم في القتال. ومرة أخرى أود أن أعرب عن تقدير النرويج وإعجابها بكل من تقدم بشهادته الصادقة أمام اللجنة والجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، بمن فيهم الضحايا، طبعا.

وكما قلنا في مناسبات عدة، إن النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار يمثل أداة مهمة لتحقيق العدالة بعد النزاع الداخلي العنيف. فهذا النظام محوره الضحايا، وربما يكون النظام الأكثر تعقدا من نوعه على مستوى العالم. وللكولومبيين أن يفخروا به، لأنه يمكن أن يكون مصدر إلهام ونموذجا لنظم العدالة الانتقالية في أماكن أخرى. كما أن تقرير اللجنة والطريقة التي ينفذ بها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام ولايته دليل على فضائل هذا النظام.

ولكن النرويج ما زالت تشعر بالقلق إزاء الوضع الأمني للمقاتلين السابقين والقادة المحليين الذين يعملون على تنفيذ اتفاق السلام. ونحث الحكومة القادمة على اتخاذ الخطوات المطلوبة لتحسين هذا الوضع،

ونشجع الإدارة الجديدة على التعجيل بتنفيذ أحكام الاتفاق فيما يتعلق بالإصلاح الشامل في المناطق الريفية والمشاركة السياسية والمسائل الإثنية والجنسانية. وبعبارة أخرى، نشجع الحكومة على العمل بشكل استراتيجي للاستمرار في التغلب على الأسباب الجذرية للصراع في كولومبيا.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بشكر نائبة الرئيس مارتا لوسيا راميرس وحكومتها على التعاون معنا خلال السنوات الأربع الماضية، والتأكيد على أن النرويج لا تزال ملتزمة بدعم بلدها في جهوده الرامية إلى ضمان السلام والازدهار للشعب الكولومبي.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نرحب بالمشاركة الشخصية للسيدة مارتا لوسيا راميرس، وزيرة خارجية كولومبيا، وفرانسيسكو خوسيه دي رو رينغيفو في جلسة اليوم، ونرحب كذلك بالإحاطة التي قدمتها السيدة جينيث كاسو بيامبا. ونشكر كارلوس رويز ماسيو، رئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، على إحاطته بشأن الحالة في البلد.

في اجتماعنا الأخير (انظر S/PV.9015)، كان المزاج العام هو القلق ونحن ننظر في نتائج السنوات الخمس التي انقضت منذ توقيع الاتفاق النهائي لإنهاء الصراع وبناء سلام مستقر ودائم. واليوم، لدينا أسباب محددة لاتخاذ مقاربة أكثر إيجابية إزاء احتمالات تنفيذ تلك الوثيقة التاريخية. وقد أثبتت الانتخابات الأخيرة في كولومبيا أن الحاجة الوجودية إلى عملية سلام دائمة يقر بها الملايين من الكولومبيين من مختلف الانتماءات السياسية. وقد تأكد ذلك من خلال الفوز في الانتخابات الذي حققته القوى الداعية إلى إنهاء سنوات النزاع العديدة، التي خلفت وراءها عددا لا يحصى من الضحايا والمآسي للبلد. ولن نمل أبدا من تكرار أن الاتفاق قد أفضى إلى نهاية طال انتظارها لنصف قرن من الصراع الداخلي المسلح، كما أنه وفر لعملية السلام دعما من المجتمع الدولي ممثلا في مجلس الأمن.

وما من شك في أن الحكومة تواجه قدرا كبيرا من العمل في تنفيذ التزاماتها. ولا تزال التحديات التقليدية قائمة في شكل قضايا مثل الإصلاح في المناطق الريفية واستبدال المحاصيل، وسلامة السكان المدنيين، وإعادة الإدماج الاقتصادي والسياسي والقانوني للمشاركين في عملية السلام. ونأمل أن يبدأ قادة البلد في نهاية المطاف في التواصل مع المقاتلين السابقين بوصفهم مشاركين في عملية السلام، وليس كأعداء سابقين. وفيما بين التقرير السابق وهذا التقرير، يقرأ أعضاء مجلس الأمن الآن أنه يجب على المجتمع الكولومبي أن يتجاوز الوصم وتناقضاته الراسخة وأن يتعلم التطلع إلى مستقبل مشترك، ونعتقد أن هذا التغيير في العلاقات بين الشركاء في عملية السلام قد تأخر كثيرا. وتجاوز هذا الإرث الثقيل هو أيضا مسؤولية لجنة الحقيقة، التي أصدرت تقريرها الشامل في ٢٨ حزيران/يونيه، وهو حدث لا يسعنا إلا أن نرحب به. وهو مثال آخر على رغبة المجتمع الكولومبي في تحقيق مصالحة حقيقية ويؤكد نجاعة اتفاق السلام، الذي ظل ذا أهمية على الرغم من المحاولات التي بذلت خلال السنوات الأربع الماضية لتقويض تنفيذه.

ونتفق مع الاستنتاجات التي خلص إليها تقرير الأمين العام (S/2022/513) من أن انتخاب غوستافو بيترو أوريغو رئيسا وفرانسيا ماركيز نائبة للرئيس، وهي أول الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي التي تشغل ذلك المنصب، يتيح لنا الأمل في تولد زخم جديد في تنفيذ الحكومة لالتزاماتها بموجب الاتفاق النهائي. ونحن نسمع تأكيدات مطمئنة ونأمل أن نشهد تغييرا إيجابيا ملموسا. وتلتزم روسيا التزاما راسخا بالاستمرار في مساعدة كولومبيا، البلد الصديق لنا، على استعادة السلام بصورة شاملة. وفي هذا السياق، نرحب بملاحظات الرئيس المنتخب ورئيس جيش التحرير الوطني بشأن جهودهما لبدء المفاوضات من دون الشروط المسبقة المتعمدة غير المقبولة التي أعاقت احتمالات السلام في السابق. ونأمل أن يمكن فريق الإدارة المتجدد من إدماج القوات التي كانت في السابق خارج عملية بناء السلام.

وفي كل بياناتنا، كررنا التأكيد على أن السلام الحقيقي في البلد لا يمكن أن يتحقق بدون توافق آراء جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية، وأن علاقات كولومبيا مع جيرانها لا تقل أهمية عن السلام الدائم. ونأمل أن تبدي حكومة غوستافو بترو فطنة سياسية وأن تنظر في إمكانية إعادة العلاقات مع فنزويلا، بدءا بمسألة أمن الحدود. وسيكون

ذلك ضربة قوية للجريمة ويمكن أن يوفر بعض التأمين ضد أي سوء فهم أو استفزازات محتملة قد تكون لها عواقب وخيمة.

وروسيا، كعضو دائم في مجلس الأمن، ستواصل دعم عملية السلام الكولومبية لكفالة استدامتها على نحو لا رجعة فيه. ونعرب عن دعمنا الكامل لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، بقيادة كارلوس رويز ماسيو، ولكوبا والنرويج، الضامنتين للاتفاق النهائي.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويز ماسيو ورئيس لجنة الحقيقة فرانسيسكو خوسيه دي رو رينغيفو على إحاطتيهما. وقد استمعت بعناية إلى بيان ممثل المجتمع المدني. وأرحب بحضور السيدة مارتا لوسيا راميرس، نائبة الرئيس ووزيرة خارجية كولومبيا، في جلسة اليوم.

ورحبت الصين بنجاح إجراء المجموعة الثانية من الانتخابات الرئاسية في كولومبيا منذ التوقيع في عام ٢٠١٦ على الاتفاق النهائي لإنهاء الصراع وبناء سلام مستقر ودائم، وتقدر التزام الرئيس المنتخب بترو بتنفيذ اتفاق السلام، فضلا عن دعوته إلى الوحدة الوطنية وتركيزه على تحقيق السلام باعتباره الهدف الأساسي للحكومة الجديدة. ونأمل أن تبني حكومته على الإنجازات التي تحققت بالفعل، وأن تعزز عملية السلام في كولومبيا بنشاط، وأن تعمل على التصدي للتحديات في تنفيذ اتفاق السلام، وتعزيز مكاسب السلام التي تحققت بشق الأنفس.

إن انتشار العنف من جانب الجماعات المسلحة غير الشرعية في بعض مناطق كولومبيا يهدد سلامة المدنيين يشدة، ولا سيما النساء والأطفال، ويعطل عملية السلام. ويسر الصين أن الرئيس المنتخب بترو أعرب عن استعداده لاستئناف محادثات السلام مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وبدء الحوار مع الجماعات المسلحة الأخرى التي لم تنضم بعد إلى عملية السلام. ونأمل أن تلتزم الحكومة الجديدة بتحسين الحالة الأمنية في المناطق المتأثرة بالنزاع من خلال الحوار والمفاوضات لإنهاء النزاع المسلح نهائيا، وتعزيز نشر قوات الأمن في المناطق المتأثرة بالنزاع حيث تفتقر الحكومة إلى السيطرة الفعالة بغية حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، والأقليات والمقاتلين السابقين.

والتنمية أساسية للقضاء على الأسباب الجذرية للعنف والنزاع. وكما أشار الأمين العام في تقريره (S/2022/513)، فإن أحكام اتفاق السلام مترابطة ترابطا وثيقا، والأمن والتنمية لا ينفصمان. ويتطلب التنفيذ الكامل للأحكام الرئيسية لاتفاق السلام، مثل الإصلاح الريفي وإعادة إدماج المقاتلين السابقين واستبدال المحاصيل غير المشروعة، استثمارات حكومية مستدامة من أجل التعجيل بتوزيع الأراضي والإسكان، مما سيوفر الظروف اللازمة لإعادة إدماج المقاتلين السابقين ويكفل التنمية المتوازنة في كل منطقة من مناطق البلد. ونأمل أن تضطلع لجنة بناء السلام ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بدور نشط في ذلك الصدد، وأن يقدما دعما إضافيا.

إن الهدف النهائي للعدالة الانتقالية هو تحقيق السلام الدائم. وعقد الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام مؤخرا أولى جلسات الاستماع العلنية بشأن الاعتراف الطوعي بالمسؤولية عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أثناء النزاع. وأصدرت لجنة الحقيقة أيضا تقريرها النهائي عن أسباب النزاع وتوصياتها لمنع نشوب المزيد من النزاعات. وهذه تطورات مهمة في عملية العدالة الانتقالية. ويتطلب السلام الدائم والمصالحة عمليات عدالة يتم فيها الإعلان عن جميع الجرائم المرتكبة أثناء النزاع ويعترف مرتكبوها بمسؤوليتهم ومحاسبتهم. وفي الوقت نفسه، يتطلب السلام الدائم تعزيز الإدماج والتماسك الاجتماعي حتى يتمكن الجميع من التمتع بعوائد السلام وفرص التنمية على قدم المساواة، مما يجسد المفهوم القائل إن السلام متجذر في قلوب الناس. وتلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها لعملية العدالة الانتقالية أن تؤدي دورها المركزي بفعالية في القضاء على احتمال نشوب نزاع.

إن عملية السلام في كولومبيا قصة نجاح نشهد فيها نهاية للنزاع واستعادة السلام من خلال الحوار والمفاوضات. وتقدر الصين الدور المهم الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا في دعم عملية السلام على أرض الواقع. ونأمل أن تحافظ البعثة على تعاونها مع الحكومة الجديدة، وأن تعزز التنسيق مع فريق الأمم المتحدة

القطري بغية توسيع نطاق مساهمتها في تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية المستدامة في كولومبيا في أقرب وقت ممكن.

وتؤيد الصين بقوة كولومبيا في جهودها الرامية إلى التنفيذ الكامل لاتفاق السلام. ونحن على استعداد للعمل مع سائر المجتمع الدولي لمواصلة دعم عملية السلام التي تقودها كولومبيا وتملك زمامها. وأتطلع إلى رؤية الشعب الكولومبي يحرز تقدما إضافيا في التعمير وبناء السلام.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد كارلوس رويس ماسيو، على إحاطته وعلى عرضه لتقرير الأمين العام (S/2022/513)، وعلى عمله وعمل فريقه. لا يزال دور بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا في دعم السلام والمصالحة في كولومبيا أساسيا. وكما هو الحال دائما، نرحب بحضور نائبة الرئيس ووزيرة الخارجية مارتا لوسيا راميرس في مجلس الأمن اليوم. وأود أن أشكر الأب دي رو رينغيفو على انضمامه إلينا وعلى العمل الحيوي للجنة الحقيقة. يجب أن أقول بصراحة أنني تأثرت بكلماته وألهمتني. إذ إن ملاحظته بأن هناك مستقبلا إذا كانت هناك حقيقة تنطبق عالميا، وستبقى في ذهني لفترة طويلة. كما أشكر السيدة كاسو بيامبا على ملاحظاتها ورؤيتها الثاقبة لعملها وتجاربها وتطلعاتها وتطلعات مجتمعها.

تهنئ الولايات المتحدة شعب كولومبيا والرئيس المنتخب غوستافو بيترو ونائبة الرئيس المنتخبة فرانسيا ماركيس على عملية الانتخابات الحرة والنزيهة. ونرحب بالجهود المبكرة التي بذلتها إدارة بترو المقبلة لتعزيز حوار الوحدة الوطنية. وتلك خطوة أساسية في التغلب على الاستقطاب الراسخ، وإقامة كولومبيا التي يعمها السلام. ونهنئ أيضا المنتخبين للكونغرس ونلاحظ أنهم يضمون ٨٥ امرأة، أو ٣٠ في المائة، كما أشار الممثل الخاص للأمين العام في بيانه – أي بزيادة قدرها ١٠ في المائة. ونشيد بإدراج ١٦ ممثلا نيابيا جديدا لضحايا النزاعات الريفية سيشغلون مقاعد السلام في مجلس النواب. إن لهم دورا حيويا يؤدونه في توسيع نطاق وجود الدولة في المناطق الريفية المهملة التي كانت محط تركيز للعنف، وفي زيادة الاهتمام بها.

وفي حين أن الانتخابات الديمقراطية الناجحة احتلت مركز الصدارة خلال الأشهر الثلاثة الماضية، فإن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام ما فتئ يعقد أيضا أولى جلسات الاستماع العلنية بشأن الاعتراف بالحقيقة والمسؤولية. ومما يشجعنا أن الأفراد الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام اعترفوا طوعا بمسؤوليتهم عن أفعالهم أثناء النزاع واعتذروا لضحاياهم. وندعو إلى مواصلة العملية سلميا بينما تقارن الهيئة القضائية للإقرار بالحقيقة والمسؤولية تلك الاعترافات بالمعلومات التي يقدمها المحققون والضحايا. وينبغي أن نلاحظ أيضا صدور التقرير النهائي للجنة الحقيقة في ٢٨ حزيران/يونيه. ويرمز التقرير وتوصياته إلى نهاية عملية استماع مهمة وبداية فترة من التفكير في الماضي والمستقبل. ومن خلال الأصوات المتنوعة الممثلة في التقرير، نأمل أن تصبح المصالحة واقعا دائما.

وقد تحقق الكثير بالفعل منذ التوقيع على الاتفاق النهائي لوضع حد للنزاع وبناء سلام مستقر ودائم، وأحرزت كولومبيا تقدما ملحوظا في تحولها إلى مجتمع أكثر سلاما وشمولا للجميع. ومع ذلك، وكما نعلم جميعا، لا تزال هناك شواغل يتعين معالجتها، بما في ذلك استمرار انعدام الأمن. إننا نشهد عددا متزايدا من حالات الاختفاء القسري والقتل الواسع النطاق في كولومبيا، بما في ذلك حالات المدافعين عن حقوق الإنسان والبيئة، ويتعرض أمن المقاتلين السابقين لتهديد متزايد من جانب الجماعات المسلحة غير المشروعة. ولا تزال مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيون المنحدرون من أصل أفريقي يقعون ضحايا بشكل غير متناسب للجماعات المسلحة غير المشروعة، وهي مسألة يضاعفها عدم حضور الدولة في المناطق الريفية. ومن أجل تحقيق إصلاح الأراضي الريفية وإعادة إدماجها، يجب تهيئة بيئة آمنة في المناطق التي طال إهمالها.

ومن الأهمية بمكان أن تتمكن بعثة الأمم المتحدة للتحقق من مواصلة عملها، وأن يجري المضي قدما بجميع فصول اتفاق السلام. ونرحب بالتزام الإدارة الجديدة بالتنفيذ الشامل للاتفاق، ولا سيما فصله المتعلق بالجوانب الإثنية، حيث تأخر التقدم المحرز فيه عن ذلك

المحرز في الفصول الأخرى. ونشجع كولومبيا على الوفاء الكامل بالتزاماتها تجاه الطوائف العرقية وتحسين أمنها وحقوقها وفرصها. وينبغي لكولومبيا أن تفخر بانتخاباتها التي جرت مؤخرا وبالتزامها بالعملية الديمقراطية. وعلى الرغم من أن تحقيق السلام الدائم ليس بالمهمة السهلة، فإننا نعلم أن شعب كولومبيا على مستوى التحدي.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو على إحاطته القيمة والعمل الرائع الذي يقوم به هو وفريقه في كولومبيا. ونرحب بمشاركة الأب دي رو رينغيفو ونشكره على إبلاغه المجلس بالتقرير النهائي التاريخي للجنة الحقيقة. إنه يمثل صوت وشهادة الملايين من الضحايا وجميع الذين تحملوا الكثير من المعاناة خلال كل سنوات النزاع. وكما قال عن حق، فإن إثبات الحقيقة هو الخطوة الأولى لكفالة العدالة والمساءلة، وإعطاء الأمل والمضي قدما على الطريق المؤدي إلى السلام والمصالحة المستدامين في بلده. وأشكر السيدة كاسو بيامبا على إحاطتها. إن المعلومات الواردة من المجتمع المدني على أرض الواقع تسهم دائما في توفير مناقشة مجدية وشاملة في مجلس الأمن. وأرحب أيضا بحضور نائبة الرئيس ووزيرة الخارجية راميرس في هذه الجلسة.

وأود أن أهنئ شعب كولومبيا على انتخابه رئيسا جديدا. ويدل الإقبال الكبير على الانتخابات على التزام الشعب الكولومبي بالديمقراطية والاستقرار، ويشهد على ترسخ الديمقراطية لديهم والتزامهم الحقيقي بالديمقراطية والاستقرار. نشيد إشادة صادقة بحكومة كولومبيا المنتهية ولايتها على جهودها في ضمان عملية انتخابية حرة ونزيهة بواسطة تهيئة مناخ سلمي ومؤات. ونعرب عن اطمئناننا إلى أن الفترة الانتقالية ستمضي بطريقة بناءة مماثلة.

ونرحب بالتزام الرئيس المنتخب بالمضي قدما في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم فضلا عن توحيد البلد وبدء حوار وطني مع جميع القوى السياسية والجماعات العرقية المهمشة والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة المهمشين الآخرين، مع التركيز على المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة.

ومن المشجع جدا انتخاب امرأة لأول مرة في تاريخ كولومبيا لشغل المنصب الرفيع لنائب الرئيس، وهي ممثلة للمجتمع الكولومبي المنحدر من أصل أفريقي وناشطة في مجالي البيئة وحقوق الإنسان، وقد كانت نفسها من ضحايا النزاع.

لقد أحرزالجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، الذي أنشأه اتفاق السلام لضمان المساءلة عن الفظائع المرتكبة في كولومبيا، تقدما كبيرا في جلسات الاستماع العلنية في الاعتراف بالحقيقة والمسؤولية، وهي خطوة هامة نحو إصدار أحكام تصالحية تسهم في صون حقوق الضحايا في العدالة والمصالحة.

نرحب بالتقرير النهائي الذي طال انتظاره الذي قدمته لجنة الحقيقة بعد سنوات من الحوار المكثف، والذي يعتبر معلما هاما في عملية تضميد الجراح لشعب كولومبيا. وسيلقي الضوء تماما على ما يقرب من ستة عقود من النزاع والفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال النزاع المسلح في البلد.

إن البيانات الواردة في التقرير مروعة، إذ عانى السكان المدنيون من مشقة لا يمكن تصورها. فهناك أسر لا تعرف مصير أحبائها ونساء استخدمن سلاحا للحرب وعانين من عن جنسي وحشي أثناء أسرهن. وهذا تجسيد مشين عن استخدام القوة لأغراض التخويف ونشر الإرهاب.

ويحدونا الأمل في أن يكون تقرير لجنة الحقيقة أساسا للمصالحة وعدم التكرار وبناء السلام في البلد التي طال انتظارها، بما في ذلك مراعاة حقوق الضحايا والمنظور الجنساني. ولن تتوفر للبلد فرصة حقيقية لتجاوز معاناة الماضي إلا بإثبات الحقيقة كاملة.

لكن وكما نعلم وكما سمعنا، لا يزال هناك كثير من التحديات والعقبات أمامنا. ولا يزال المدنيون في مختلف أنحاء البلد يعانون من انتهاكات جسيمة على أيدي مقاتلي جيش التحرير الوطني والمنشقين عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة والجماعات شبه العسكرية التي خلفتها. ويواجه المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون وقادة السكان الأصليين والكولومبيون من أصل أفريقي وغيرهم من نشطاء المجتمع المحلي تهديدات بالقتل والعنف.

وبالتالي، يتعين على الدولة بسط سلطتها وتعزيز وجودها في المناطق المتأثرة تاريخيا بالنزاع. ويجب تفكيك العصابات الإجرامية والجماعات المسلحة بشكل نهائي. ويتعين على الحكومة أن تتخذ خطوات كافية لمعالجة جميع تلك المسائل، لا سيما حماية المدنيين.

ونشجع حكومة كولومبيا القادمة وشعبها على مواصلة هذا الزخم، فضلا عن التنفيذ الشامل لاتفاق السلام والمضي قدما في الإصلاحات في مجالات التخلف الرئيسية مثل الإصلاح الزراعي والتشريعات الإثنية والجنسانية.

ويعدُّالتقدم المحرز في كولومبيا واعدا وفعالا بكل المقاييس. وتفتح الانتخابات الرئاسية فصلا جديدا في البلد نأمل أن يتجسد في مواصلة توطيد السلام والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. كما نرى أن الحوار الشامل والمصالحة الحقيقية وتحقيق العدالة هي العناصر الرئيسية التي ستحدد مستقبل كولومبيا. وذلك ما صوّت الشعب من أجله في الشهر الماضي ونتطلع إلى تنفيذه لصالح البلد وشعبه.

السيد بنعبو (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد كارلوس رويس ماسيو، والسيد فرانسيسكو خوسيه دي رو رينغيفو، والسيدة جينيث كاسو بيامبا على إحاطاتهم. وأرحب أيضاً بحضور نائبة الرئيس ووزيرة خارجية كولومبيا، معالي السيدة مارتا لوسيا راميرس، في جلسة اليوم.

إن كولومبيا نموذج يحتذى للمجتمع الدولي. وبالمثل فإن الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم إنجاز تاريخي ومن الضروري تنفيذه لبناء السلام على أساس يومي جنبا إلى جنب مع التصدي لواقع نصف قرن من النزاع.

أود الآن أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، إن إجراء الانتخابات الرئاسية بسلام ودون إخلال كبير أمر إيجابي. وتدل تلك الانتخابات والتغيير الذي أحدثته على توطد الديمقراطية الكولومبية. ونرحب بالتزام الرئيس الكولومبي المنتخب بتنفيذ الاتفاق النهائي برمته.

ثانيا، ترحب فرنسا بنشر تقرير لجنة الحقيقة، بوصفه عملا ممتازا وخطوة أساسية على طريق المصالحة. كما يحرز الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام تقدما يضع الضحايا في صميم العملية كما يتضح من جلسات الاستماع العلنية الأولى المعنية بالحقيقة، ومن شأنها أن تمهد الطريق للأحكام التصالحية الأولى والتي ستكون نقطة تحول. ويجب على جميع أطراف النزاع أن تنخرط في جهود تحقيق العدالة والحقيقة بوصفها خطوة ضرورية نحو استعادة السلام الدائم إلى البلد.

ثالثا، يشكل استمرار العنف في كولومبيا عقبة رئيسية أمام اتفاق السلام، وما تزال الضمانات الأمنية غير كافية. وما زلنا نسمع في جميع تقارير الأمين العام عن قتل المقاتلين السابقين والمدافعين عن حقوق الإنسان والقادة الاجتماعيين. ويجب على الدولة الكولومبية أن تضع حدا لذلك. ويعني ذلك تعزيز وجود الدولة في المناطق التي أغفلها الاتفاق النهائي تاريخيا. كما ندعو جميع الأطراف المعنية إلى التنفيذ الكامل لتوصيات الأمين العام بإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم واختطافهم من قبل الجماعات المسلحة.

ويجب توفير فرص اجتماعية واقتصادية حقيقية للسكان الذين عانوا من النزاع. ولتحقيق السلام الدائم لا بد من القيام بالمزيد فيما يتعلق بالإصلاح الريفي وحصول السكان على الأراضي والسكن. كما أن فصول الاتفاق التي تتناول الإدماج واحتياجات النساء والشباب أساسية أيضا.

ترحب فرنسا بالتقدم الذي أحرزته كولومبيا منذ عام ٢٠١٦ ولكنها لا تزال تواجه التحديات. لذلك ندعو السلطات الكولومبية إلى مواصلة التنفيذ الكامل للاتفاق والتعجيل به مع تخصيص الموارد اللازمة له. ذلك هو اكثر الطرق ضمانا لترسيخ السلام في كولومبيا.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، نشكر الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو والسيد فرانسيسكو خوسيه دي رو رينغيفو على إحاطتيهما القيمتين وعلى عملهما في كولومبيا. كما نشكر السيدة كاسو بيامبا على أفكارها

الثاقبة. ونرحب بمشاركة معالي السيدة مارتا لوسيا راميرس، نائبة الرئيس ووزيرة خارجية كولومبيا في هذه الجلسة.

ستركز الإمارات العربية المتحدة اليوم على ثلاث نقاط رئيسية هي: الحالة السياسية والعدالة الانتقالية والحالة الأمنية.

أولا، نهنئ كولومبيا على عقد الانتخابات الرئاسية بنجاح في حزيران/يونيه. إن كولومبيا تبدأ فصلا جديدا في تاريخها وتؤيد الإمارات العربية المتحدة مسارها نحو السلام والاستقرار. ونشكر الإدارة الحالية على جهودها في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، ونتمنى للإدارة القادمة النجاح في البناء على هذه الجهود في المستقبل. من المهم في هذه المرحلة الحرجة إعطاء الأولوية للتنفيذ الكامل والشامل لاتفاق السلام، ولا سيما الأحكام المتعلقة بنوع الجنس وحماية أشد الفئات ضعفا. ومن شأن المنتدى الخاص المعني بالمسائل الجنسانية وتشكيل التجمع من أجل السلام والضحايا أن يدعما ويعززا تنفيذ أحكام الاتفاق النهائي.

ثانيا، فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية نؤيد اتباع نهج يركز على الناجين لأجل تحقيق المصالحة وتعزيز التقدم الذي أحرزه النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار، بما في ذلك نشر التقريرالنهائي للجنة الحقيقة مؤخرا. وفي حين يتيح هذا النشر فرصة للشعب الكولومبي للتفكير في ماضيه، فإن توصياته تشير إلى طريق إلى مستقبل مفعم بالأمل للأجيال القادمة. وفي ذلك السياق، نؤيد جهود اللجنة لإنشاء لجنة لرصد تنفيذ توصياتها.

وستسهم تلك الآليات، إلى جانب العناصر الأخرى للنظام الشامل، في تعزيز المساءلة. وعلاوة على ذلك، فإن الجهود التي تبذلها اللجنة لإشراك الشابات والشبان في تلك العمليات حاسمة الأهمية وتعزز الدور الأساسي للشباب في جهود السلام.

ثالثاً، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية والهجمات المستمرة ضد المدنيين والمقاتلين السابقين وقوات الأمن. ويجب اتخاذ خطوات سريعة وحاسمة للتصدي للعنف وضمان ألا يقوض تنفيذ اتفاق السلام. ولن تحقق أي جهود للحوار تقدماً مستداماً إلا إذا استكملت بعناصر أخرى من الاتفاق، بما في ذلك التنفيذ الكامل للضمانات الأمنية ونزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها، ولا سيما الأطفال المتأثرين بالنزاع. ويجب أن تكون تلك الجهود أيضاً مراعية للمنظور الجنساني إن لم يكن لشيء فللأثر غير المتناسب للعنف على النساء والفتيات. ونشجّع على زيادة نشر الضابطات وتوفير التدريب للتصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني.

وفي الختام، تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة التزامها بدعم كولومبيا في مسيرتها لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين. ونؤكد من جديد أيضاً دعمنا الكامل لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا ولجهودها.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو؛ وإلى رئيس لجنة الحقيقة والتعايش وعدم التكرار، الأب فرانسيسكو خوسيه دي رو رينغيفو؛ وإلى ممثلة المجتمع المدني السيدة جينيث كاسو بيامبا، على ما قدموه من إحاطات. وأرحب أيضاً بحضور نائبة الرئيس ووزيرة خارجية كولومبيا، فخامة السيدة مارتا لوسيا راميرس، في جلسة اليوم.

إن إجراء الانتخابات الرئاسية سلمياً في كولومبيا هو في الواقع تطور هام. ومن المشجع أن نرى شعب كولومبيا قد أعاد مرة أخرى ثقته في الديمقراطية بمشاركته بأعداد قياسية في الانتخابات للمرة الثانية منذ التوقيع على الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وهذا مؤشر واضح على ثقة الشعب والتزامه بالاتفاق. ونهنئ شعب كولومبيا وحكومتها على ذلك. ونهنئ أيضاً الرئيس المنتخب، السيد غوستافو بيترو.

لقد سمعنا من رئيس لجنة الحقيقة اليوم عن السبب في أن إصدار التقرير النهائي للجنة هلحظة تاريخية. ونأمل أن تُسهم استنتاجات وتوصيات لجنة الحقيقة إسهاماً كبيراً في عملية المصالحة وأن تساعد في المضي نحو مستقبل أكثر شمولاً وسلاماً وأمناً وازدهاراً

لجميع الكولومبيين. ونحيط علماً على نحو إيجابي بجلسات المحاكمة التاريخية الأولى للحقيقة والاعتراف بالمسؤولية التي تعقدها محكمة السلام الخاصة والتي تشهد على التقدم الكبير الذي أحرزه نظام العدالة الانتقالية المكرس في اتفاق السلام.

إن أهداف اتفاق السلام طموحة، وسيتطلب تحقيقها وقتاً. وبينما نحتاج إلى تقدير التطورات الإيجابية التي شهدتها كولومبيا في السنوات القليلة الماضية، علينا أيضاً أن ندرك العقبات المتبقية التي تعترض تنفيذ اتفاق السلام. ونعتقد أن الحلول لمسائل من قبيل الأمن والإصلاحات الريفية واستبدال المحاصيل وإعادة تأهيل المقاتلين السابقين ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإصلاحات السياسية واللامركزية وبسط سلطة الدولة والمصالحة.

وقد وقعت حوادث أمنية خطيرة انطوت على تهديدات وعمليات قتل وما تلاها من تشريد لأعضاء التعاونيات، مما أثر على مبادرات إعادة الإدماج. إن المنازعات بين الجماعات المسلحة غير القانونية، بما في ذلك الجماعات المنشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، بشأن السيطرة على الأراضي وطرق الاتجار غير المشروع لا تزال تشكل مصدر قلق. وظلّت مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك النساء والأطفال، تعاني من العنف المستمر.

ونقدّر أن السلطات الكولومبية تحرز التقدمَ، على الرغم من تلك التحديات، في معالجة ضمانات الأمن والإسكان والأراضي المكرسة في اتفاق السلام. ونعتقد أن إعطاء الأولوية للإصلاح الريفي الرامي إلى زيادة فرص العمل وسبل العيش أمر أساسي للحفاظ على السلام.

وشدد الرئيس المنتخب أيضاً على أهمية تنفيذ اتفاق السلام. وكانت هناك محاولات لإشراك جيش التحرير الوطني كجزء من مبادرات المصالحة. ونأمل أن يستمر ذلك الاتجاه الإيجابي في الأشهر المقبلة وأن تتعزز المكاسب التي تحققت حتى الآن.

وتقدّر الهند علاقاتها الثنائية مع كولومبيا التي تربطنا بها علاقة تمتد لستة عقود. إن الزيادة في تواتر الزيارات والمشاركات الرفيعة المستوى، لا سيما خلال العام الماضي، شاهد على قوة علاقتنا التي تقوم على التشارك في القيم الديمقراطية والأهداف الإنمائية. وعلى مر السنين، تعمقت علاقاتنا الثنائية وتنوعت في مجالات مثل الفضاء والصحة والعلم والتكنولوجيا والتكنولوجيا الأحيائية. وهناك اهتمام متزايد بين الكولومبيين بثقافة الهند وتراثها. ونحن ملتزمون بتوسيع وتعميق شراكتنا في مجالي التنمية والتجارة مع كولومبيا.

وفي الختام، أود أن أؤكد أنه في حين أن عملية السلام في كولومبيا لا تزال مصدر إلهام، يجب على المجتمع الدولي مواصلة النهوض بمسؤوليته المتمثلة في دعم حكومة كولومبيا وشعبها في مسيرتهما نحو توطيد السلام واستدامته. وفي ذلك الاتجاه، نؤيد عمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا ومبادرات الممثل الخاص للأمين العام.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على تقييمه اليوم وأن أتقدم بشكر خاص إلى الأب دي رو على إحاطته المدروسة والملهمة حقاً. كما أشكر جينيث على كلماتها القوية الموجهة إلينا اليوم أيضاً. وأود أن أرحب ترحيباً خاصاً بنائبة الرئيس راميرس وأن أشكرها على تواصلها المخلص والمتسق مع المجلس وأعضائه.

لقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير الماضي عدداً من اللحظات التاريخية في كولومبيا. ونرحّب بإجراء الانتخابات الرئاسية بصورة سلمية إلى حد كبير في أيار/مايو وحزيران/يونيه وبالتزام جميع المرشحين بالتقيد بالاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. ونحن على استعداد لدعم الحكومة القادمة طوال الفترة الانتقالية وما بعدها.

وهذه فرصة للجهات الفاعلة من المجتمع الكولومبي كافّة لإعادة الالتزام بالتنفيذ الكامل للاتفاق. ومع افتتاح كونغرس جديد في الأسبوع المقبل، فإن تشكيل "تجمّع للسلام والضحايا" يتألف من ١٦ ممثلاً للدوائر الانتخابية الانتقالية الخاصة للسلام سيزيد من جلب أصوات الضحايا والناجين إلى طاولة المفاوضات.

ونرحب أيضاً بالجهود المبذولة لإشراك الشباب الكولومبي في المشاركة السياسية وبناء السلام، بما في ذلك من خلال منصة المنظمات النسائية "السبيل السلمي للنساء".

لقد اتخذ نظام العدالة الانتقالية الكولومبي خطوات هامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويمثل الاعتراف العلني بالمسؤولية والحقيقة في القضيتين ٠١ و ٠٣ لمحكمة السلام الخاصة تقدماً تاريخياً في معالجة المظالم الموروثة في كولومبيا. ونتطلع إلى مواصلة التقدم في تلك القضايا وغيرها وإلى أول إصدار للأحكام التصالحية في وقت لاحق من هذا العام.

ويتضمن التقرير النهائي للجنة الحقيقة، كما شاركَنا به الأب دي رو بقوة في وقت سابق، توصيات هامة ويقدم منبراً يمكن بل ويجب أن تبنى عليه المصالحة الوطنية وتضميد الجراح. وتواصل وحدة البحث عن الأشخاص الذين يعتبرون مفقودين عملها الحاسم في تمكين الأسر الحزينة من طي الصفحة على النحو المستحق. واستمرار المشاركة الآمنة والهادفة للضحايا في تلك العمليات أمر أساسي لشرعية المؤسسات وأساسي أيضاً لضمان الكرامة وعدم التكرار.

وأتطلع إلى تيسير إجراء مناقشة متعمقة بشأن نظام العدالة الانتقالية في كولومبيا في اجتماع بصيغة آريا بعد ظهر اليوم.

وبينما نعمل على الاعتراف بمظالم الماضي، يجب علينا أيضاً أن نعترف بالمظالم التي لا تزال تحدث في الحاضر وأن نعالجها. وبالنسبة للمجتمعات المحلية في جميع أنحاء كولومبيا، ولا سيما مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، يظل العنف واقعاً يومياً من خلال الإيذاء من جانب الجماعات المسلحة، والعنف الجنسي والجنساني، والتشريد القسري، والحبس، والتجنيد القسري للأطفال.

ولا يزال أولئك الذين يتخذون موقفا داعما للسلام وحقوق الإنسان والكرامة مستهدفين ومهددين، وفي بعض الحالات، يفقدون حياتهم. وإن استمرار قتل الموقعين على اتفاق السلام، وآخرهم رونالد روخاس، ثمن مؤسف وغير مقبول يدفع مقابل الالتزام بإيجاد مستقبل يسوده السلام. وإننا على علم بوجه خاص بالتكلفة التي تتكبدها النساء اللواتي يدافعن عن أنفسهن ومجتمعاتهن، مثل جيسوسيتا مورينو في كالي: والتي غالبا ما تكون فادحة. ويجب ضمان المساءلة عن هذه الجرائم، والقضاء على الإفلات من العقاب.

ومن الضروري قطعا توفير الموارد بشكل فعال للبرنامج الشامل للضمانات المقدمة للقيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان. ومن شأن التنفيذ الكامل والحسن التوقيت للأحكام الجنسانية الواردة في اتفاق السلام تقديم المزيد من المساعدة لهذه الجهود.

ويلزم أيضا إحراز تقدم بشأن اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، بما في ذلك اعتماد وتنفيذ السياسة العامة لتفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية. فتلك الضمانات تكتسي أهمية حاسمة للحد من العنف وتوفير السلامة والأمن لأولئك الذين التزموا بالسلام.

وفي هذه اللحظة من الانتقال السياسي والحقيقة والمساءلة، تقف كولومبيا عند منعطف هام. إن دعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي لتنفيذ اتفاق السلام الكولومبي حيوي كما كان دائما. وستواصل أيرلندا الوقوف إلى جانب الحكومة الكولومبية والشعب الكولومبي. ولا نزال ملتزمين بإيجاد مستقبل مشترك ومنصف وشامل وسلمي.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن (A3)، وهم غابون وغانا وكينيا.

نشكر الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو والسيدة جينيث كاسو بيامبا على إحاطتيهما، ونرحب بالشهادة القوية التي أدلى بها السيد فرانسيسكو خوسيه دي رو رينغيفو، رئيس لجنة الحقيقة. ونرحب كذلك بمشاركة ممثلة كولومبيا، فخامة السيدة مارتا لوسيا راميرس، نائبة الرئيس ووزيرة الخارجية. ونشكرها على مشاركتها الإيجابية والتوضيحية مع مجلس الأمن على مدى السنوات الأربع الماضية. ونتمنى لها كل التوفيق في مساعيها المقبلة.

ونعرب عن تهانينا القلبية للرئيس المنتخب غوستافو بيترو ونائبة الرئيس المنتخبة فرانسيا ماركيس. فانتخاب الشعب الكولومبي لهما

يتيح فرصة للتعجيل بتنفيذ الاتفاق النهائي. كما أنه يعد بعهد جديد من الإدماج في سياسات البلد من شأنه أن يشجع على تحقيق أحكام الفصل المتعلق بالجوانب الإثنية من اتفاق السلام والشرط الدستوري بمعاملة جميع الكولومبيين معاملة عادلة ومتساوية.

وتمشيا مع القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، الذي يعترف بشتات أفريقيا باعتبارهم منطقة سادسة، نشيد بانتخاب السيدة فرانسيا ماركيس كأول كولومبية من أصل أفريقي تصل إلى هذا المنصب الرفيع. فانتخابها يجسد مهاراتها القوية كزعيمة واحتضان الشعب الكولومبي للتنوع في بلده. ونغتنم هذه الفرصة لنبعث بتحياتنا الأخوية إلى المجتمع الكولومبي المنحدر من أصل أفريقي ونشيد بصموده وروح الأمل القوية على مدى أجيال ممن واجهوا صعوبات وعقبات كبيرة.

إن عملية السلام الكولومبية تحمل دروسا قيمة لتعلمها للعالم بشأن كيفية إنهاء حرب طال أمدها والشروع في السير على طريق السلام الدائم والمصالحة. وينبغي للبلدان الأخرى التي تشهد نزاعات خطيرة أن تدرس مشاركة الحكومة الكولومبية الإيجابية والاستباقية مع مجلس الأمن عن كثب وأن تستفيد منها.

لقد أحرز تقدم كبير في السنوات الخمس التي انقضت منذ التوقيع على الاتفاق النهائي. مع ذلك، وعلى نحو ما سيتفق عليه العديد من الكولومبيين، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ونشعر بالارتياح إزاء الرسائل التصالحية التي وجهها الرئيس المنتخب ونشعر بالتفاؤل بأن حكومته ستعطي الدفعة الضرورية وتبث ما يلزم من الدينامية والالتزام لتعزيز عملية السلام. وبصفتنا مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، بتكوينها الحالي، وفي المستقبل، سنواصل دعم تنفيذ الفصل المتعلق بالجوانب الإثنية والنظر إليه باعتباره أوضح دليل على الالتزام والنجاح.

ولا تزال إعادة الإدماج الكامل للمقاتلين السابقين في المجتمع أمرا أساسيا لنجاح عملية السلام. وتشيد المجموعة بالتقدم الإيجابي المحرز في برامج التنمية ذات التركيز الإقليمي والإصلاح الريفي الشامل، فضلا عن توطيد المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج. بيد أن التقدم البطيء في حصول من يعيشون خارج المناطق الإقليمية على الأراضي، بمن فيهم المقاتلون السابقون من السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، يشكل عاملا من عوامل التقويض. وندعو السلطات إلى إيجاد حل لأي مسائل تحيط بالتنفيذ الكامل لهذه الأحكام.

وبغية التصدي للمشاكل التي تواجه المقاتلين السابقين من السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصلي أفريقي، نكرر التأكيد على الحاجة إلى تخصيص موارد كافية وموثوقة للمنتدى الخاص الرفيع المستوى للشعوب الإثنية. كما نشجع جميع الأطراف على الاستفادة من لجنة متابعة الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه لحل أي خلافات.

ولا تزال العدالة الانتقالية هي الأساس في عملية السلام في كولومبيا. وتشيد مجموعة الدول الأفريقية الثلاث (A3) بالتقدم المحرز في إطار النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار. ونرحب على وجه الخصوص بتقرير لجنة الحقيقة بوصفه إنجازا بارزا. وتشيد المجموعة بالضحايا الذين كانت لديهم الشجاعة لمشاركة قصصهم، بقدر ما يمكن أن تكون مؤلمة. ونأمل أن يكون هذا التقرير وتنفيذ التوصيات الواردة فيه بمثابة وسيلة لتضميد الجراح وإنهاء معاناة الضحايا. ونحث جميع الكولومبيين على الاستفادة من التوصيات لكفالة تحقيق المصالحة الوطنية، التي ستكون الأساس لإرساء سلام وأمن دائمين في كولومبيا. وبالإضافة إلى ذلك، نقر بالتقدم الجدير بالثناء الذي سجله الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام في السعي إلى تحقيق العدالة للضحايا. ونتطلع إلى إصدار الحكم في القضيتين ٠١ و ٠٣ حتى يبدأ الضحايا أخيرا في تضميد جراحهم.

وتدرك المجموعة الصلة بين تجارة المخدرات غير المشروعة والنزاع المسلح. ونكرر التأكيد على أهمية النجاح في إعادة توطين المقاتلين السابقين لإبعادهم عن النشاط الإجرامي بغية حماية المكاسب التي تحققت. ونشيد بالجهود التي تبذلها الحكومة للقضاء على المحاصيل غير المشروعة، بما في ذلك من خلال تنفيذ البرنامج

الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة. ونشجع على إشراك المجتمعات المحلية المتضررة ونشر أساليب ليس لها آثار سلبية على الصحة العامة أو البيئة.

ويساور مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن قلق عميق إزاء العنف المستمر الذي يستهدف المقاتلين السابقين والمجتمعات المتأثرة بالنزاع، بما في ذلك مجتمعات الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والسكان الأصليين، والقادة الاجتماعيين، وبناة السلام من النساء، والناشطات في مجال حقوق الإنسان. وندين الجرائم المروعة، بما في ذلك العنف الجنسي المرتكب ضد النساء والأطفال. وندعو إلى الارتقاء بمستوى تنفيذ الأحكام المتعلقة بالشؤون الجنسانية في الاتفاق النهائي، بما في ذلك من خلال توفير الأمن والموارد اللازمة لمشاريعهم الإنتاجية.

ويساورنا قلق خاص إزاء التقارير التي تفيد باحتدام المواجهات المسلحة بين الجماعات المسلحة، بما فيها جيش التحرير الوطني. فهذه المواجهات تؤثر على المدنيين الأبرياء، ولا سيما في مقاطعتي شوكو وأراوكا. ونشدد على الحاجة إلى التنفيذ العاجل للضمانات الأمنية التي تقدمها اللجنة الوطنية إلى الضعفاء، مع مراعاة الاحتياجات الجنسانية.

وتدعم مجموعة الدول الأفريقية الثلاث جميع الجهود التي تسعى إلى توطيد عملية السلام، بما في ذلك من خلال إدماج جماعات ليست أطرافا في الاتفاق النهائي. ونشيد بالجهود التي تبذلها الجهات المعنية لتشجيع الحكومة وجيش التحرير الوطني على الدخول في حوار، ونرحب بالاستعداد الذي أعرب عنه كل من جيش التحرير الوطني والرئيس المنتخب في هذا الصدد. ونحث كلا الطرفين على مواصلة الحوار البناء من أجل الصالح العام للبلد. وعلاوة على ذلك، ثمة ضرورة مطلقة لأن تستكشف حكومة كولومبيا بشكل خلاق سبلا لتطبيع العلاقات مع جميع دول الجوار، لأن ذلك أمر أساسي لاستمرار أمن الشعب الكولومبي ورخائه والاستقرار الإقليمي.

وأخيرا، نعرب عن خالص تقديرنا للرئيس إيفان دوكي وحكومته على التزامهم بعملية السلام على مدى السنوات الأربع الماضية، بما في ذلك تنفيذ اتفاق السلام. وفي الختام، يؤكد الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن (A3) من جديد تضامنهم مع حكومة كولومبيا وشعبها في سعيهما لتحقيق السلام والازدهار. كما نعرب عن دعمنا الثابت لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

السيد سيسنيروس تشافيس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو والسيد فرانسيسكو خوسيه دي رو رينغيفو، رئيس لجنة الحقيقة، على إحاطتيهما. وترحب المكسيك أيضا بالسيدة جينيث كاسو بيامبا وبإتاحة المجال مرة أخرى للمجتمع المدني للمشاركة في مناقشاتنا بشأن الحالة في كولومبيا. ونأمل أن تستمر هذه الممارسة السليمة. وأرحب أيضا بنائبة الرئيس ووزيرة خارجية كولومبيا، السيدة مارتا لوسيا راميرس، في جلسة اليوم.

كما سمعنا، تمر كولومبيا بمنعطف رئيسي في تاريخها بعد اختتامها الناجح للانتخابات الرئاسية. وأظهرت العملية الانتخابية نضج مؤسسات كولومبيا والتزام شعبها بالديمقراطية. وبلغت نسبة المشاركة في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية مستويات تاريخية، وبعثت برسالة واضحة مفادها أن الشعب الكولومبي يرفض أي محاولة لعرقلة ممارسة الديمقراطية بالعنف. ويرحب بلدي بالتزام الرئيس المنتخب غوستافو بيترو بتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. ونرحب أيضا بمبادرته الرامية إلى تحقيق السلام التام، التي تشمل، في جملة أمور، استئناف المفاوضات مع جيش التحرير الوطني. وخلال الفترة الانتقالية، سيكون من المهم كفالة أن يقدم مجلس الأمن للسلطات الكولومبية دعما لا لبس فيه في متابعة التقدم الكبير المحرز حتى الآن وحل المسائل العالقة.

وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام، نتفق مع تقرير الأمين العام (S/2022/513) على أن الكثير قد تحقق بالفعل في كولومبيا. وعلى الرغم من التحديات المتبقية، أصبح البلد الآن ينعم بمزيد من السلام والشمولية، بفضل الجهود التي بذلها جميع الكولومبيين لمعالجة ماضيهم المؤلم. ولذلك فإننا ننوه بالتزام المقاتلين السابقين الذين واصلوا العمل من أجل إحلال السلام، ولا سيما مشاركتهم التدريجية

في المشاريع الإنتاجية، التي تشارك فيها بالفعل ٧٤ في المائة من المقاتلات السابقات. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن من الأهمية بمكان الآن اتخاذ خطوات لكفالة استدامة إعادة إدماج المقاتلين السابقين، وهو أمر سيتطلب إرادة سياسية قوية وتمويلا مستقرا يمكن التنبؤ به.

ويجب علينا أيضا أن نسعى إلى إيجاد حلول تمكن المرأة من تحمل مسؤولية أكبر عن إدارة المشاريع وعن عملية تنفيذ الاتفاق برمتها. ويتطلب ذلك زيادة الاستثمار في التدريب وفي توفير الخدمات مثل الرعاية النهارية التي تتيح للمرأة الوقت والظروف التي تحتاجها للاضطلاع بدور نشط في صنع القرار. وفي هذا الصدد، من غير المقبول أن أفراد مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي في البلد يتم حتى الآن استبعادهم بالكامل تقريبا من المشاركة السياسية. ولذلك نرحب بالحقيقة التاريخية المتمثلة في أن امرأة كولومبية من أصل أفريقي ستتولى منصب نائب رئيس البلد لأول مرة، ونهنئ السيدة فرانسيا ماركيس.

وتسلم المكسيك بالعمل الحساس والمعقد ولكنه ضروري جدا الذي يجري الاضطلاع به في مجال العدالة الانتقالية. ونرحب على وجه الخصوص بالتقرير الشامل للجنة الحقيقة، ونحث السلطات على النظر في توصياته، مع الدخول في حوار وثيق مع جميع الأطراف المشاركة في عملية السلام. ويؤكد التقرير من جديد الالتزام بوضع الضحايا في صميم تنفيذ السلام، وهو النهج السليم. ونرحب أيضا بعقد أولى جلسات الاستماع العلنية للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام بشأن حالات الاختطاف والاختفاء القسري وعمليات الإعدام التي نفذتها القوات المسلحة الثورية الكولومبية. تلك خطوات حاسمة نحو مصالحة حقيقية يمكن أن تكفل عدم تكرار الفظائع التي ارتكبت في الماضي. ويعترف بلدي بإسهامات لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في هذا المجال، التي كانت حيوية لإنشاء لجنة الحقيقة والجهاز القضائي الخاص من أجل السلام.

وفي الختام، أود أن أعرب عن قلق المكسيك البالغ إزاء العنف المرتكب ضد الناشطين والزعماء الاجتماعيين. ونحث السلطات على تعزيز آليات الحماية القائمة وحل الأسباب الهيكلية لهذا العنف. كما أن محنة الأطفال الذين وقعوا ضحايا للتجنيد القسري على أيدي الجماعات المسلحة تتطلب أيضا اهتماما كاملا من الحكومة. إن مستقبل السلام في كولومبيا هو مسؤولية الأجيال الشابة إلى حد كبير. ونعتقد أنهم سيعرفون كيف يمنعون تكرار الأخطاء التي ارتكبت في الماضي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل البرازيل.

أود أن أعرب عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو على ما قدمه من معلومات مستكملة. كما أشكر السيد فرانسيسكو خوسيه دي رو رينغيفو، رئيس لجنة الحقيقة، والسيدة جينيث كاسو بيامبا على إحاطتيهما. وأرحب بمارتا لوسيا راميرس، نائبة الرئيس ووزيرة خارجية كولومبيا، في المجلس.

ويسرني أن تتاح لي الفرصة لأشيد مرة أخرى بالشعب الكولومبي على العمل الرائع الذي يقوم به. وتشكل الانتخابات التاريخية التي اختتمت في حزيران/يونيه، والتي انتخب فيها غوستافو بيترو رئيسا، دليلا آخر على قوة الديمقراطية الكولومبية والنضج المؤسسي للبلد. وقد أظهرت إدارة الرئيس دوكي باستمرار التزامها بالتنفيذ الشامل للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للاعتراف بالجهود التي تبذلها إدارته للبدء في معالجة الأسباب الجذرية لدورات العنف السياسي في كولومبيا والإشادة بها.

والعدالة الانتقالية مجال شهد تقدما مطردا في السنوات الأخيرة، كما أظهرت تقارير الأمين العام باستمرار. وترحب البرازيل بالتقرير النهائي للجنة الحقيقة وتوصياتها. ونعتقد أن عمل اللجنة يترك إرثا راسخا لتعزيز الجهود الجارية من أجل السلام والمصالحة في كولومبيا. ويسرنا أن الرئيس المنتخب أعرب عن التزامه بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام بغية تعزيز الجهود الرامية إلى ضمان سلامة المقاتلين السابقين وتعزيز السياسات المتعلقة بالمرأة والسكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي. وتدرك البرازيل إدراكا تاما أن تنفيذ اتفاق السلام سيعتمد على الجهود المتواصلة التي تبذلها إدارات متعددة. إن تعزيز السياسات الاجتماعية في المناطق المهملة تاريخيا التي عانت بشدة خلال عقود

من النزاع يتطلب وقتا وعملا تدريجيا. وفي ذلك السياق، نشدد على أن الانتقال السلس للسلطة أمر أساسي للتعجيل بالتقدم. ونأمل أن تجد الحكومة الجديدة سبيلا للبناء على عمل الإدارة الحالية وتعزز السياسات عند الاقتضاء. ولكننا واثقون من أن العنف السياسي لن يعود أبدا إلى الواجهة في كولومبيا، ونأمل أن يتحقق السلام أيضا مع الجماعات المتمردة النشطة مثل جيش التحرير الوطني.

وأخيرا، أود أن أشدد مرة أخرى على أن السلام في كولومبيا إنجاز لمجتمعها. إن قرار كولومبيا الطوعي بإشراك الأمم المتحدة في رصد تنفيذ اتفاق السلام الذي أبرمته دليل على التزام كولومبيا بالسلام وفرصة للمجلس للاضطلاع بدور مبتكر في مهمته من أجل السلام والأمن. وفي السياق الجغرافي السياسي الحالي المليء بالتحديات، يسرنا أن المجلس كان له دور أساسي في توطيد السلام في كولومبيا. ولا يزال تقيده الصارم بالدور الذي طلبت كولومبيا منه أن يؤديه، على النحو المتوخى في الولاية، أساسيا لتعزيز الثقة بين المجتمع الدولي والأطراف في البلد.

وتؤكد البرازيل من جديد، بوصفها جارة لكولومبيا وبلدا قريبا لها، التزامها بالعمل معها لكفالة المضي في مسار مزدهر لمجتمعينا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لنائبة الرئيس ووزيرة الخارجية في كولومبيا.

السيدة لوسيا راميرس (كولومبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وبالطبع الأمين العام أنطونيو غوتيريش. كما أود أن أشكر السيد كارلوس رويس ماسيو على إحاطته وعلى تقرير الأمين العام (S/2022/513). وأنا ممتنة للسفير فرناندس دي سوتو فالديراما وللأب دي رو رينغيفو على إحاطته، وكذلك لأليخاندرا ميلر وساوول ألونسو فرانكو، عضوي لجنة إيضاح الحقيقة والتعايش وعدم التكرار. وتسرَّني رؤية السيدة جينيث كاسو بيامبا، وأشكرها على إثبات أن المرأة في كولومبيا متمسكة بتحقيق بالسلام. وأود أن أقول إن كولومبيا ترى أنه من المهم جدا أن نعرب عن امتناننا لجميع أعضاء المجتمع الدولي ومجلس الأمن على التزامهم ودعمهم لكولومبيا في سعيها إلى تحقيق سلام حقيقي ومستقر، وهو ما يتطلب التزاما دائما بسيادة القانون، كما ذكر الرئيس دوكي ماركيس في مجلس الأمن في نيسان/أبريل (انظر S/PV.9015)، وبالطبع إنهاء الاتجار بالمخدرات الذي يشكل دافعا رئيسيا للعنف في كولومبيا.

ونعرب عن تقديرنا للالتزام الصادق بتحقيق السلام في كولومبيا، وللصداقة والدعم اللذين حظي بهما سفيرنا، الذي يحضر، مثلي، آخر جلسة لمجلس الأمن بصفته الحالية من أجل الاستماع إلى الإحاطة التي قدمها كارلوس رويس ماسيو، بصفته رئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا والتي وافق المجلس على طلب حكومتنا بتمديدها، وأنا ممتنة له على ذلك. وأود أيضا أن أشكر السفير فرناندس دي سوتو فالديراما على التزامه وأدائه الاستثنائي في مهامه الدبلوماسية الرفيعة المستوى. إنه مصدر فخر للسياسة الخارجية الكولومبية ليس بصفته سلفي في منصب وزير الخارجية فحسب، بل أيضا بصفته سفيرنا الحالي لدى الأمم المتحدة.

(تكلمت بالإسبانية)

كما قلتم للتو، سيدي، فإن رئاسة البرازيل لمجلس الأمن مهمة جدا بالنسبة لنا في سياق هذه الجلسة البالغة الأهمية التي تنطوي على دلالات رمزية كبيرة. وأشيد مرة أخرى بجينيث كاسو بيامبا على إحاطتها الممتازة التي قدمتها عن طريق التداول بالفيديو عن بعد، وتأكيدها على شجاعة نساء كثيرات وإسهامهن في بناء السلام في كولومبيا. إن نساء الشعوب الأصلية، بل جميع النساء، يضطلعن بدور بالغ الأهمية في بناء سلام دائم ومستقر في بلدنا. وأود أيضا أن أنوه بحضور الأب دي رو رينغيفو، رئيس لجنة إيضاح الحقيقة والتعايش وعدم التكرار، الذي التقينا به في ٢٩ حزيران/يونيه لمناقشة التقرير الذي قدمه من فوره. وفي ذلك الاجتماع، أتيحت لي وللرئيس دوكي فرصة الاستماع إلى تفاصيل ذلك التقرير المهم والتعقيب عليه. نعلم أن عمل اللجنة ينطوي على مسؤولية أخلاقية كبيرة، تتطلب الاستماع إلى أصوات الضحايا من الأفراد وأصحاب المصلحة. فالسلام الدائم يتطلب معرفة الحقيقة الموضوعية والمحايدة كاملة. ونحن ممتنون على جهود الأب دي رو وجهود الأعضاء الآخرين في اللجنة في ذلك الصدد.

تعهد الرئيس دوكي في الكلمة التي وجهها إلى أعضاء المجلس في نيسان/أبريل بأن عملية التقييم التي أجرتها حكومته على مدى السنوات الأربع الماضية لن تنتهي اليوم. بل على العكس من ذلك ستستمر جهودنا حتى اللحظة الأخيرة من فترة ولايتنا. ونعلم أن ما تمكنا من تحقيقه خلال الأشهر القليلة الماضية قد أسفر عن الكثير من الإنجازات والتحديات، في وقت كنا نتصدى فيه أيضا لأزمات يستحيل التنبؤ بها من قبيل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ومع ذلك، تمسكت حكومتنا بالتزامها بتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم على الرغم من الأزمة التي نجمت عن كوفيد-١٩.

أود أن أسلط الضوء على التحدي الذي ينطوي عليه تحقيق التعايش السلمي. وكولومبيا ليست البلد الوحيد في العالم الذي مر بعملية عدالة انتقالية، استدعت مواجهة صعوبات كثيرة خلفتها سنوات من الاستقطاب الاجتماعي والفجوات والانقسامات التي لم تُعالج بسبب المشاكل المؤسسية والتحديات الجمة التي شكلتها الجماعات غير المشروعة وأنشطتها. بيد أنه من الواضح للجميع أننا نحرز تقدما لا يمكن إنكاره ولا رجعة فيه على مسار سيقودنا نحو المجتمع الذي نتوق إليه جميعا؛ مجتمع عادل ومنصف ويسوده القانون، يقوم على التضامن ويستوعب الجميع، ينعم بالسلام والأمان والتنمية.

لقد تطلب الاتفاق الموقع في عام ٢٠١٦ والجهود التي تبذلها الحكومة في إطار سياستها نحو تحقيق السلام في ظل الشرعية تخطيطا معقولا مع وضع خرائط طريق وميزانيات يمكن تنفيذها، بقيادة الرئيس دوكي جنبا إلى جانب مع مستشاره السابق لتحقيق الاستقرار والإدماج، إميليو أرتشيلا، والمستشار الحالي، خوان كارلوس فارغاس، وهو حاضر معي هنا اليوم. وأنا ممتنة لعمل كلا المستشارين في مجال توطيد السلام وبنائه وإرسائه في كولومبيا. وعلى مدى السنوات العشر المقبلة، سيلزم بلا شك زيادة الميزانيات لكي تتحقق النتائج المتوخاة منها إذا أردنا الحفاظ على وتيرة النمو غير العادية التي حققها الاقتصاد الكولومبي على الصعيد الدولي على مدى الـ ١٨ شهرا الماضية، وذلك لتوليد المزيد من الموارد وفرص العمل الإضافية التي يمكن أن تهيئ ظروفا معيشية كريمة لكل مواطن كولومبي.

ونأمل أن تواصل الحكومة الجديدة المضي قدما مستعينة بمؤشرات مماثلة للنمو الاقتصادي وأن تخلق فرص عمل وموارد إضافية في الميزانية يمكنها، كما أكد العديد من أعضاء المجلس، أن تعجل بتنفيذ الاتفاق مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة – الجيش الشعبي وتجنب خطر حدوث أي انتكاسات.

إن كولومبيا اليوم أقرب إلى السلام من أي وقت مضى، فقد شهدنا تفكيك أقدم جماعة لحرب العصابات في القارة وتسليمها لأسلحتها واندماج معظم أفرادها في الحياة المدنية. وأقول "معظم" أفرادها لأننا للأسف نعلم أنه لم يُدمج الجميع في الحياة المدنية وأن الكثيرين منهم ضالعون حاليا في الاتجار بالمخدرات في فنزويلا. ولكن الحزب السياسي المكون من القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة – الجيش الشعبي، المعروفة الآن باسم حزب كومونيس، يجسد بلا شك نجاحا يقف وراءه جميع الكولومبيين، والدول داخل النظام المتعدد الأطراف، وخاصة أعضاء مجلس الأمن. ولدينا سبب يدعونا للشعور بالفخر ونحن ممتنون على ذلك. وفي هذه المرحلة، ما من عقبة يجب اعتبارها مستعصية على الحل إذا أُريد لكولومبيا أن تواصل التقدم نحو سلام حقيقي وشامل في ظل سيادة القانون. وبطبيعة الحال، لا تزال هناك عقبات، ويجب أن نثابر على حل كل واحدة منها.

وقد حقق تنفيذ الاتفاق تقدما مطردا، ولذلك فإن كلا من الأمين العام وممثله الخاص متفائلان بوضوح في تقريرهما وإحاطتهما وكذلك نحن. وبمقدور كولومبيا أن تقول للعالم إن السلام والمصالحة ممكنان عندما يبدي بلد بأكمله الإرادة السياسية والعزم اللازمين، ولا سيما عندما يمكنه التعويل على دعم المجتمع الدولي. وخلال النزاع، تضرر مجتمعنا بشدة من عنف الإرهابيين، وعمليات الاختطاف المؤلمة، وتجنيد الأطفال – كما ذُكر اليوم – وارتكاب جرائم جنسية بحق نساء كثيرات، كما وصف الأب دي رو رينغيفو. ولكننا مجتمع بلغت معاناته مبلغا دعاه إلى أن يعقد العزم على المضي قدما لتعزيز مؤسساته

وتحسين ظروف النمو الاقتصادي والتعليم والتوظيف بما يكفل مستقبلا مزدهرا لأطفال وشباب اليوم والغد.

ونشعر بالفخر لأن كولومبيا، كما قال رئيس البعثة، انتخبت رئيسا للمرة الثانية – وليس للمرة الأولى، كما أشير اليوم – منذ التوقيع على الاتفاق النهائي في عام ٢٠١٦ في عملية انتخابية شفافة وحرة، مما يبرز قوة ديمقراطيتنا واستقرارها. وقد تعهد المرشحان النهائيان في الجولة الثانية بمواصلة تنفيذ الاتفاق. وبطبيعة الحال، وبصفتي امرأة أيضا، أشعر بفخر بالغ لأنه لأول مرة سيكون هناك نائبة للرئيس من أصل أفريقي – ولكن ليس لدينا رئيسة بعد. ومع ذلك، أتفق مع ممثل المكسيك في أننا نأمل أن تتاح لكولومبيا الفرصة لانتخاب رئيسة في القريب العاجل. ونمر الآن بمنعطف بعد انتخاب نائبة الرئيس الجديدة. وقد قمنا بعملية لائقة ومحترمة وداعمة ويحدونا أمل كبير في نجاحها في ذلك المنصب.

ونخن فخورون جدا أيضا لأن تنفيذ الاتفاق لم يُعلق بل تقدم بثبات بالرغم من تحدي كوفيد-١٩ وكوارث تغير المناخ وبالطبع المخاوف الكبيرة بشأن تضخم الأسعار في جميع أنحاء العالم جراء الأزمة الأخيرة. وفي خضم هذه الظروف الصعبة، كان الاقتصاد الكولومبي واحدا من أسرع الاقتصادات نموا في عام ٢٠٢١، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٠,٧ في المائة، وكان ثاني أسرع الاقتصادات نموا خلال الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام. ووفقا لتقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الصادر أمس، فقد كان الاقتصاد في الصدارة أيضا فيما يتعلق بمعدلات البطالة حيث انخفضت معدلات البطالة في البلد بأكبر قدر خلال الأشهر الأربعة الماضية مقارنة ببقية البلدان الـ ٣٨ الأعضاء في المنظمة.

إن كولومبيا عازمة بوضوح على التغلب على النزاع والتصدي بشكل لا رجعة فيه لمستويات الفقر والتهميش المرتفعة في بعض المناطق، والتي تتواكب بطبيعة الحال مع انتشار المحاصيل غير المشروعة. وليس من المستغرب أن تتيح المناطق الـ ١٦ ذات الأولوية والتخطيط الإقليمي تطوير وإنجاز أكثر من ٤٠٠ ١ من أشغال البنية التحتية وتصميم وتخطيط ٣٥٤ ٣ مشروعا جديدا في قطاعات الإسكان والنقل والطاقة وإمدادات المياه ومياه الشرب. وستُخصص لتلك المشاريع إتاوات من مشاريع الطاقة الجديدة والمتجددة والهيدروجين الأخضر، التي أعطتها حكومتنا الأولوية، إلى جانب الاستثمارات الوطنية والأجنبية التي سمحت بزيادة القدرة الحالية لمصادر الطاقة الجديدة بواقع ١٠٠ ضعف مقارنة بمستوياتها عندما تولت حكومتنا مهامها، وهي زيادة ستتضاعف مرة أخرى بحلول نهاية عام ٢٠٢٣ بفضل المشاريع التي تمضي هذه الحكومة بالفعل قدما في تنفيذها. وينبغي أن تستمر الزيادة في هذه المصادر للإتاوات، فضلا عن الميزانية الوطنية، من أجل تنفيذ الاتفاق وأن تؤدي، بطبيعة الحال، إلى إحراز تقدم أسرع في جميع الجوانب المتصلة بالتنفيذ.

وأود أن أذكر أنه بالنسبة لنا، فإنه من دواعي الفخر أيضا أننا سلمنا بالفعل ما يقرب من نصف مليون هكتار من الأراضي إلى أسر المزارعين، من أصل مساحة الثلاثة ملايين هكتار المنصوص عليها في الاتفاق.

وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، شارك أفراد من القوات العسكرية ومقاتلون سابقون للقوات المسلحة الثورية الكولومبية في جلسات استماع للاعتراف بالمسؤولية عن الجرائم المرتكبة أثناء النزاع وطلب الصفح من الضحايا. وذلك لا يعني أننا حققنا المصالحة الكاملة، لأن ثمة مصدرا آخر للعنف لا يزال يغذي الجريمة وعدم الاستقرار في الأقاليم، ألا وهو، الاتجار بالمخدرات الذي لا يزال قائما ولكن لا ينبغي إغفال التقدم المحرز أو الاستهانة به.

إن الأولويات واضحة: يجب أن تواصل كولومبيا تحسين ظروف إعادة إدماج المقاتلين السابقين نوعيا، مع تعزيز كل من نظامي العدالة العادية والانتقالية المدرجين في الاتفاق. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري أن يقدم الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام استنتاجاته في أقرب وقت ممكن وأن يقرر، بطبيعة الحال، العواقب والجزاءات، وعليه أيضا، قبل كل شيء، أن يفتح ملفات القضايا الرئيسية المتعلقة بتجنيد الأطفال والعنف الجنسي في النزاع المسلح وأن يعطيها الأولوية.

وكما قال الأب دي رو رينغيفو، لا يمكن لأجساد النساء أن تظل ساحة معركة لأي جهة مسلحة، كما لا يمكن أن يستمر تجنيد الأطفال كما لو كان الأمر لا ينطوي على أي شيء خاطئ. وعلمنا مؤخرا أن أعضاء جيش التحرير الوطني وغيره من الجهات الفاعلة المسلحة في كولومبيا قد جندوا ٨٢ طفلا.

وفيما يتعلق بإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، فإنها عملية محفوفة بالتحديات. وهناك أكثر من ٠٠٠ ١٣ مقاتل سابق يواصلون إحراز تقدم في مختلف المشاريع الإنتاجية. ولدينا اليوم ٦٦٢ ٤ مشروعا جماعيا وفرديا، يضمون ٤١٢ ٩ شخصا في إطار عملية إعادة الإدماج – ٠١٨ ٧ رجلا و ٣٩٤ ٢ امرأة – وهي مشاريع ذات أهمية كبيرة، كما أشارت السيدة كاسو بيامبا في إحاطتها. وتشكّل هؤلاء النساء، بمشاريعهن الإنتاجية، مصدر رزق للعديد من الأسر، غير أنهن عامل للاستقرار أيضا في الأقاليم.

وبالنسبة لنا، من الضروري أن تستمر عملية إعادة الإدماج الاقتصادي هذه في إحراز تقدم، مقترنة بالضمانات الاقتصادية المخصصة للمقاتلين السابقين والتي جددتها حكومتنا في عام ٢٠١٩، وزيادة الموارد لتحقيق تلك الغاية، الأمر الذي استفاد منه بالفعل ٢٦٣ ١٣ شخصا.

وفي مجال الإسكان، تواصل الحكومة زيادة الاستثمارات المخصصة لدعم المقاتلين السابقين الذين بقوا في المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج من خلال توفير إعانات مالية للإسكان لما مجموعه ٩٤٤ وحدة سكنية. وبالنسبة لمن هم خارج المناطق الإقليمية، فقد أنشئت طرق للوصول إلى بدائل للسكن.

واليوم، بوسع ٥٨ في المائة من المشاركين في عملية إعادة الإدماج الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، ويشارك ٦٦,٨ في المائة منهم في أكثر من ٥٠٠ ٦ برنامج تدريبي للعمل. ويستفيد ٩٨,٩ في المائة من هؤلاء المقاتلين السابقين اليوم من خدمات الضمان الاجتماعي ومزايا الرعاية الصحية. وهذا نموذج لم يسبق له مثيل في العالم ويستند إلى النهج الذي ينفذه مجلس تحقيق الاستقرار والتوطيد وقيادة رئيسنا.

ثمة دور أساسي للعدالة. ومن الجلي أن كفالة عدم تكرار ما حدث يتطلب أن يحسن نظام العدالة، العادي والانتقالي على حد سواء، كفاءته ومرونته، تمشيا مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يشير إلى إقامة مجتمعات أكثر عدلا وشمولا.

وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم الذي أحرزه النظام الانتقالي بمختلف عناصره. وكما يذكر التقرير، أحرز الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام تقدما في عدة قضايا رئيسية فُتحت ملفاتها، ولذلك نأمل أن يصدر أحكامه الأولى قريبا. وكما ذكر السيد رويس ماسيو، تجري مشاورات لتحديد الأعمال والمهام والأنشطة المتصلة بجبر الضرر والعناصر التصالحية، التي ستشكّل جزءا من الأحكام التصالحية.

وتجدر الإشارة إلى اعتماد المبادئ التوجيهية مؤخرا لتنفيذ العقوبات والتدابير الرامية إلى الإسهام في جبر الضرر، مما يدل على أهمية إقامة ترتيب مؤسسي للدولة، لا سيما بين الحكومة الوطنية والجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، مع احترام اختصاصات جميع الكيانات.

ومما لا شك فيه أن زيارة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ تعني الاعتراف بالنظام القضائي الكولومبي بأكمله من حيث إرادة قضاتنا وقدرتهم المؤسسية وعزمهم على الامتثال للمعايير الدولية، التي تكفل احترام حقوق الإنسان وتطبيق العدالة بفعالية وشفافية. وبذلك تمكنا من إغلاق ذلك التحقيق الأولي، الذي دام ١٧ عاما في المحكمة الجنائية الدولية.

ويجب أن يستمر البحث عن الحقيقة، وقد اتخذت خطوة حاسمة الأهمية إلى الأمام بفضل لجنة الحقيقة وقيادة الأب دي رو، في العرض الذي قدمه في ٢٨ حزيران/يونيه في حدث كانت له بلا شك دلالة رمزية كبيرة لبلدنا. وعملت اللجنة بدعم كامل من حكومة إيفان دوكي؛ وهي هيئة غير قضائية اضطلعت بولايتها المحددة زمنيا، والتي ركزت على التحقيق في الأحداث التي وقعت حتى توقيع اتفاق السلام. وينبغي أن يقدم تقريره إجابات واضحة للضحايا، الذين انتظروا لسنوات عدة في مواجهة الصمت المطبق للمعتدين عليهم. ويمكنهم الآن أن

يعرفوا من الذي اختطف أحباؤهم وأين ولماذا، ويمكن إعادة الأمل إلى آلاف الأسر الكولومبية.

ولذلك التقرير دور رئيسي في ضمان حصول جميع الضحايا، دون استثناء، من أسر الفلاحين ومن المجتمع المدني، فضلا عن رجال الأعمال وضحايا الجيش والشرطة – جميع الضحايا – على الحقيقة التصالحية التي يجب أن تعمل على ضمان عدم تكرار هذه الفظائع مرة أخرى.

ولذلك، من الأهمية بمكان، كما طلبنا، أن تستمر جميع التحقيقات التي يجريها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام على وجه السرعة وأن تتخذ جميع القرارات اللازمة الناشئة عنها.

وأشار الأب دي رو إلى أنه لم يكن من الممكن في السنوات الأخيرة إحراز تقدم نحو ما أسماه بالسلام العظيم. ويمكن تحقيق هذا السلام العظيم على أسس متينة ليس من الحقيقة فحسب، كما قال، ولكن أيضا من الشرعية، التي يجب أن تمضي جنبا إلى جنب مع التقدم الاجتماعي، الذي سعت حكومتنا إلى تحقيقه بلا هوادة من خلال إيجاد فرص العمل. ونحن نعلم أن الكولومبيين لا يريدون الأبوية أو التعطف؛ إنهم يريدون فرص عمل، وهي حيوية لتحقيق ذلك السلام الاجتماعي، ذلك السلام مع الشرعية، ذلك السلام العظيم.

وفيما يتعلق بالأمن، أود أن أؤكد مرة أخرى أنه بالنسبة للحكومة وجميع هيئات الدولة الكولومبية، فإن سلامة وأمن المقاتلين السابقين وأسرهم كانت وستبقى أولوية. والهدف هو ألا تكون هناك أي تهديدات ضدهم، وبطبيعة الحال، ألا تكون هناك وفيات للمقاتلين السابقين.

ويجب أن نكرر التأكيد على أنه بينما نفعل كل ما هو ضروري لبلورة الاتفاق، ينبغي ألا نخدع أنفسنا بالاعتقاد بأن جميع مصادر العنف الأخرى هي ببساطة نتيجة لعدم الامتثال لاتفاق السلام أو نتيجة لامبالاة الحكومة. ومما يؤسف له، كما نعلم جميعا، أن الاتفاق لم يكفل تحديد جميع طرق الاتجار بالمخدرات أو تعطيل الكارتلات التي تعمل في كولومبيا، وبالطبع في البلدان الأخرى المتحالفة مع الكارتلات الكولومبية، منذ ما قبل توقيع الاتفاق. ولذلك، ما دام الاتجار بالمخدرات مستمرا، للأسف، فإن علينا أن نستمر في العيش وسط الموت وسفك الدماء والكثير من الألم في كولومبيا وأن نعاني منها.

ونحث المجتمع الدولي مرة أخرى على تقديم مزيد من التعاون في منع الاتجار بالمخدرات واستهداف عائدات الاتجار بالمخدرات من خلال الملاذات الضريبية والأصول العقارية والأصول المالية الأخرى. وبالنسبة لجميع بلداننا دون استثناء، يشكل الاتجار بالمخدرات مصدرا لعدم الاستقرار وتهديدا لمواطنينا.

وما فتئت كولومبيا الضحية الرئيسية لمؤسسات الاتجار بالمخدرات المرتبطة بشبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهي شبكات قوية جدا. ولهذا السبب، أصبح الاتجار بالمخدرات، قبل ٣٠ عاما، السبب الرئيسي لوجود القوات المسلحة الثورية الكولومبية وجيش التحرير في بلدنا.

ودعا الكثيرون إلى أن تدخل الحكومة المقبلة في مفاوضات مع جيش التحرير الوطني. وستكون حكومتي مؤيدة لذلك أيضا، كما كان الحال مع الكثيرين في الماضي، ولكن لكي تجري تلك المفاوضات، يتعين على جيش التحرير الوطني ألا يوقف عمليات الاختطاف فحسب، بل وتجنيد الأطفال أيضا، ويجب على الحكومات أن تصر على أن أي مفاوضات تجرى في المستقبل تسد الثغرة التي كانت قائمة في المحادثات السابقة مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية وأن تطلب معلومات عن جميع طرق الاتجار بالمخدرات واللوجستيات حتى يمكن منع العنف في المستقبل في بلدنا.

والأمر كذلك، فإننا نواصل العمل كل يوم من خلال عملياتنا العسكرية وقوة الشرطة لدينا لتضييق الخناق على الاتجار بالمخدرات. وفي العمليات العسكرية الأخيرة وما تلاها من تسليم أوتونيل، زعيم كارتل عشيرة الخليج، كان بوسعنا أن نلمس دعم المجتمع الدولي والولايات المتحدة. وقد نفذنا عملية التسليم تلك باقتناع، ولكننا نعلم أيضا أن الجهات الفاعلة التي لها صلات بأوتونيل شنت في وقت لاحق عنفا مسلحا أثر على ١٧٨ بلدية، مما تسبب في دمار للسكان المدنيين وأودى بحياة ٢٤ مدنيا، فضلا عن هجمات لا حصر لها ضد قواتنا الحكومية.

(تكلم بالإنكليزية)

هذه كلمات دونتها بينما كنت أستمع إلى بعض الأعضاء، لذلك سأتلوها بالإنكليزية.

بطبيعة الحال، يجب على الحكومة أن تضع حدا للعنف ضد القادة الاجتماعيين. ومن الواضح أن حكومتنا ترفض أي نوع من العنف ضد السكان المدنيين أو المقاتلين السابقين. ولا يمكن لأي حكومة ديمقراطية أن تبقى غير مبالية بالوفيات بين المدنيين أو الشرطة العسكرية أو أي وفيات للمواطنين. ولكن اسمحوا لي أن أقول إن الأراضي الكولومبية شاسعة وجغرافيتها متنوعة وصعبة. إن وجودنا على كل قدم مربع من أراضينا أمر مستحيل. ومن ثم فإن أي تفسير لوجود غياب متعمد في بعض أجزاء الإقليم هو تفسير غير عادل، لأننا نعلم أنه سيكون من الظلم البيّن أيضا افتراض أن الوفيات التي تقع في مدارس أو شوارع المدن الكبيرة في البلدان المتقدمة النمو، أو وفيات المهاجرين من أفريقيا، تحدث نتيجة لتكاسل الحكومات. ونحن نعلم أن هذا ليس من الإنصاف. وجميع الحكومات تواجه تحديات كبيرة. وبالطبع، علينا أن نحسن وجود الدولة في جميع أنحاء الإقليم، ومن هنا تأتي أهمية التعاون الدولي الصادق، وتشاطر القيم الديمقراطية وخبراتنا والدروس المستفادة من تحدياتنا.

(تكلم بالإسبانية)

إن دعم مجلس الأمن لتنفيذ الاتفاق يتطلب مزيدا من التعاون بين جميع الدول لمنع استهلاك المخدرات، وبطبيعة الحال، الاتجار بها، واستهداف الأصول المالية غير المشروعة المخبأة لا في المناطق الريفية فحسب، بل أيضا في المناطق الحضرية في البلدان المتقدمة النمو، وبطبيعة الحال، في البلدان الأقل نموا مثل بلدنا.

وعلى صعيد آخر، اتخذت المحكمة الدستورية في ٢٧ كانون الثاني/يناير قرارا له انعكاسات هامة على أمن المقاتلين السابقين. وقدمت الحكومة استئنافا ضد الحكم أمام المحكمة نفسها، وهو قيد النظر حاليا. وبينما ننتظر البت في ذلك الاستئناف، وضعنا خطة عمل خاصة تكفل التنسيق اللازم بين المؤسسات وتعالج جميع نقاط حكم المحكمة على أساس مستمر. وتشمل أيضا العمل على المدى الطويل مع قوات الشرطة الخاصة لتحسين ظروف حماية جميع المقاتلين السابقين.

وفيما يتعلق بالمرأة، أود أن أشير إلى مسألة أرى أنها ذات قيمة كبيرة لبناء مجتمع سلمي، ألا وهي كفالة المساواة الحقيقية بين الجنسين. وهذا ينطوي على ضمان وجود المرأة لا في السياسة فحسب، ولكن أيضا، وعلى وجه الخصوص، وجودها في الاقتصاد. ولذلك، أرحب ترحيبا حارا بكون أن جينيث أشارت إلى عمل حكومتنا لضمان التمكين الاقتصادي للمرأة. وفي كاوكا وكالدونو وكالوتو، في جميع أنحاء كولومبيا، نحتاج إلى نساء يتمتعن بالاستقلال الاقتصادي، لأن ذلك أمر حيوي إذا أردنا تحقيق مستويات أعلى من التنمية، والقضاء على العنف ضد المرأة، وبطبيعة الحال، القضاء على العنف السائد في مختلف قطاعات المجتمع.

وكجزء من تنفيذ اتفاق السلام، نعمل على مختلف الجبهات لضمان المساواة بين الجنسين المكرسة في الاتفاق. وهناك ٣ ٢٦٥ امرأة من النساء المشمولات في عملية إعادة الإدماج، ويرتبط ٨٠ في المائة منهن بمشاريع إنتاجية، تشمل أيضا أماكن لتقديم الرعاية، بحيث يمكن إدماجهن في الحياة المنتجة دون التضحية بواجباتهن كأمهات.

ومن بين المؤشرات الجنسانية البالغ عددها ٥١ مؤشرا، أنجز بالفعل ٢٦ في المائة، وأحرز ٧٤ في المائة منها تقدما كبيرا. ويبلغ متوسط التقدم المحرز في تنفيذ المساواة بين الجنسين ٥٦ في المائة، ولكن دعونا نتذكر أنه لم يمض سوى خمس سنوات؛ لا يزال أمامنا ١٠ سنوات. وهذه النسبة البالغة ٥٦ في المائة أعلى بكثير مما كان يعتقد أنه ممكن قبل أربع سنوات فقط.

ولتعزيز المشاركة الكبيرة للمرأة في صنع القرار في الهيئات، من الضروري مواصلة إذكاء الوعي وتوفير التدريب من خلال أشكال مختلفة من الشراكة مع التعاونيات، التي ما فتئنا نعطيها الأولوية ليس فقط في تنفيذ الاتفاق من خلال الاقتصادات المجتمعية الاجتماعية، المعروفة أيضا باسم إيكومون، ولكن أيضا من خلال اقتناعنا بأن

هذا هو السبيل لانتشال المجتمعات الريفية من الفقر. إنه من خلال الشراكات. وبالمثل، فقد حان الوقت لمواصلة تعزيز جميع التدابير الجنسانية في تخطيط المشاريع الإنتاجية وفي النظم الأساسية لمختلف الأشكال الجمعوية.

قد يكون لدينا اختلافات في بعض البيانات أو الأرقام المبلغ عنها، كما ينعكس، على سبيل المثال، في مقارنات الأرقام بين الفترات الزمنية التي لا يمكن مقارنتها. لكننا وبصرف النظر عن أي اختلافات، على اقتناع تام يقترن بالالتزام بتنفيذ اتفاق السلام بلا كلل حتى نتمكن حقا من الوفاء بجميع الالتزامات الواردة فيه، بما في ذلك، بطبيعة الحال، الالتزام بتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق السلام، على أساس أن هذا العمل سيظل إلى الأبد جزءا من مستقبل كولومبيا.

وكما أشار بعض أعضاء المجلس، فقد انتخبنا نحن الكولومبيون للتو حكومة جديدة، وبطبيعة الحال، يجب على هذه الإدارة الجديدة أن تواصل السير على نفس الطريق، وأن تعزز المؤسسات والاقتصاد، وأن توفر الضمانات القانونية والسياسات الفعالة والكفؤة لجميع الكولومبيين، وأن تدعم الضحايا، وأن تقوم بالعمل الدؤوب المتمثل في إعادة الإدماج والاستعاضة الطوعية عن المحاصيل غير المشروعة، التي تكللت بالنجاح بعد أربع سنوات من الجهود العملاقة في برامج التنمية ذات التركيز الإقليمي، والتنمية الريفية الشاملة، وعملية إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، وتنفيذ المنظورات الشاملة لعدة قطاعات وليس فقط تلك الجنسانية ولكن أيضا العرقية. وتحظى المجتمعات الكولومبية الأفريقية ومجتمعات السكان الأصليين بالأولوية في هذا التنفيذ.

وجاء في نص دستورنا السياسي ما يلي:

”السلام حق وواجب إلزامي“،

وهو الهدف الحقيقي لمجتمعنا. إن الطريق الذي نسلكه، بتفهم ومساعدة من مجلس الأمن، محدد بقصد جعل هذا الحق الأساسي فعالا، والذي بدونه لن نتمكن من تحقيق ظروف تعايش أفضل. ويجب أن نواصل المضي قدما من خلال الحقيقة في الشرعية والاقتناع بأننا جميعا سنحقق السلام الدائم لكولومبيا من خلال ديمقراطية أفضل.

ويسر كولومبيا أن تقدم هذه النتيجة الانتخابية إلى العالم، ولكن الأهم من ذلك أننا سعداء لأننا منحناها لأنفسنا، بفورية وشفافية واحترام مطلق للقرار الديمقراطي للشعب الكولومبي. ولهذا السبب لدينا السلطة المعنوية للإصرار في جميع المحافل المتعددة الأطراف على أنه يجب علينا أن نحث على الدفاع عن الديمقراطية وأن ندعو إليها بشكل دائم. ويجب علينا أيضا أن نقول للمجلس إن حكومتنا ستسلم إلى خلفائنا في ٧ آب/أغسطس ديمقراطية متينة ومستقرة ذات مؤسسات قوية، ديمقراطية مستقرة ذات اقتصاد متين ومستقر. ومن الضروري أن يساعد مجلس الأمن الحكومة المقبلة حتى يتم الحفاظ على هذه الصلابة الديمقراطية والمؤسسية والاقتصادية، حتى تتمكن كولومبيا من مواصلة المضي نحو السلام الحقيقي والسلام في ظل الشرعية.

وأشكر المجلس جزيل الشكر على الدعم الذي قدمه لحكومتنا، وأشكر أعضاءه على ترحيبهم السخي والودي والصادق بنا دائما في هذه الجلسات.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.